مفهوم العلامة ومباحثها في التراث في ضوء السيميوطيقا

أ.م.د ظافر كاظم عبد الرزاق جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

Dr.dhafer.dk@gmail.com

ملخص:

علمُ العلاماتِ أو (السيميلوجيا) علمٌ حديثُ النشأةِ، بدأ بدراسات (سوسور) و(بـــيرس) في مطلعِ القرنِ العشرين، وتطورَ بعـــد ذلك على نحوٍ كبيرٍ ليصبحَ علماً شـــاملاً تندرجُ تحته اتجاهاتٌ عدّة، يُعنى كلٌّ واحدٍ منها بدراسةِ العلاماتِ من منظورٍ محدد. أمّا جذورُه الأولى فتمتدُّ إلى قرون ما قبلَ الميلادِ متمثلة بما بحثه اليونانُ والهنودُ والصينيون. لكن مما يجذبُ الانتباه عدمُ إشارةِ الباحثينَ الغربيينَ إلى جهودِ العربِ في هذا المجال، وهذا جزءٌ من مسائلَ كثيرةٍ يحاولُ هذا البحثُ الإجابةَ عنها تخص مفهومَ العلامةِ وأقسامِها، وأبرز ما درسَهُ العربُ من قضايا لها علاقة بها. والهدفُ من هذا البحث هو الإسهامُ بتقديم تصورٍ واضح، يُعيننا على تحديدِ موقعِ ما درسَـــه العربُ من حلقاتِ تطورِ هـــذا العلم، وبيانِ مدى أهميته، وعلاقتُهُ بما ســـبقه من إشاراتٍ أو دراســـاتٍ أو مفاهيم وما جاء بعده، وأبرز جوانبِ التشابهِ والاختلافِ فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: علم العلامات – العلامات – اللغة – اللسانيات

The concept of the sign and its research in heritage in the light of semiotics

Prof. Dr. Dhafer Kadhim
University of Basra - College of Education for women Department of Arabic Language

Summary:

The science of signs or (semiotics/semiology) is a newly emerging science that began with the studies of (Saussure) and (Pearce) at the beginning of the twentieth century. After that, it developed significantly to become a comprehensive science under which several directions fall, each of which is concerned with the study of signs from a specific perspective. As for its first roots, it extends back to the centuries before Christ, represented by what the Greeks, Indians, and Chinese researched. However, what attracts attention is the lack of reference by Western researchers to the efforts of the Arab researchers in this field, and this is part of the many issues that this research tries to answer concerning the concept of the sign and its divisions and the most prominent issues that the Arabs have studied concerning it. This research aims to contribute to presenting a clear vision, which helps us to locate what the Arabs studied from the cycles of development of this science and to indicate the extent of its importance and its relationship to the previous signs, studies, concepts, and what came after it, and the most prominent aspects of similarities and differences among them.

Keywords: Semiotics - signs - language - linguistics

المقدمة

لا يمكنُنــا اليومَ أن نتحدثَ عن قضايا تمسُّ اللغةَ أو المباحثَ اللســانية من دون أن يكــونَ لذلك علاقــة على نحو ما بعلــم العلامــات **Semiotics /Semiology** أو بنظرياتِ التواصل، ســواءً أكانَ حديثُنا معنياً باللغةِ بالدرجةِ الأولى أم بدراســةِ الأدبِ والنصوصِ الفنيّة. فالأنظمةُ اللسانيّة الإشاريّة كما هو معروف الآنَ جزءٌ من نظامٍ أوسعَ يشــملُ تحت إطاره العام علاماتٍ لسانيّة وغير لسانيّة. وعندما يتحدثُ المؤرخون عن أصولِ هذا العلم (**الســيميولوجيا/ الســيميوطيقا**) وبداياتِه وأبرز الجهود التي أســهمت فيه عبر التأريخ نجد حديثَهم يمتد إلى أزمنةٍ موغلة في القدم، يعود بعضُها إلى الإغريق وبعضُها الآخر إلى الهنودِ والصينين، مروراً بالدرس اللغويّ التقليديّ ووصولاً لأبرز المؤلفين المحدثين المؤسســين لعلم اللغة بمفهومِه العلميّ الحديث الدقيق (اللسانيات)، وفي مقدمتهم (**سوسور**) و(**بيرس**) و(**موريس**) فضلاً عن آخرين. وليس هناك أية إشــارةٍ للدارسين العرب لغويين كانوا أم غير لغويين، أو أي ذكرٍ لإســهام لهم أو دورٍ معينٍ فيما يخص العلاماتِ ودراسَتها مهما كان بسيطاً عندما يدور الحديث حول هذه البدايات وإشاراتِها الأولى. والدرسُ اللغويّ العربيّ درسٌ غنيٌّ وواســعٌ دونَ شك، بحث قضايا متعددةً كثير منها اليوم مما يُعنى به علمُ اللغةِ الحديث على نحوٍ مباشر، وإن كان مجالُ التركيز متبايناً ودافعُ الدراسةِ وأهدافُها مختلفةً، وتختلف معها الأســسُ والمناهجُ المتبعة في هذه الدراسةِ أو تلك. وأن لا تردُ أيةُ إشارةٍ للعربِ تخص دراسةَ العلاماتِ من قريبٍ أو بعيدٍ أمرٌ قد يكون له مبرراتُه أو لا يكون، وهذا جزءٌ مما يفترضُ بصفحاتِ هذه الدراسة أن تجيبَ عنه، فضلاً عن قضايا أخرى ذاتِ صلةٍ بالموضوع. لكن تتبع ماله صلةٌ ببحث العلاماتِ في التراث العربيّ ليس بالأمر الهين السهل، فـ (علم العلامات) أو السيميولوجيا **Semiology** أو الســيميوطيقا **Semiotics** – كما يســمى أيضاً– بالمفهوم الدقيق لكلمة (العلم)

حديثُ النشـــأة، ولدَ في مطلعِ القرن العشرين، متمثلاً بجهود (**سوســـور**) بأوربا، وهو الذي تنبأ بنشـــأتِه واستقلالِه علماً واضح المعالم والاتجاهات، وبجهود (**بيرس**) في الولايات المتحدة وهو صاحب أقدم تصنيف معروف للعلامات وأشـــهره أيضاً. فليس هناك من كتبٍ قديمةٍ تُعنى بالعلامة على نحو مختص ومتميز في الوقت نفســـه عن غيره من الدراســـات، ولا كتبَ أو مؤلفات قديمـــة تحمل عنواناتٍ واضحةً لها علاقـــة بالعلاماتِ على نحو ما، وما نحاول البحثَ عنـــه ضمن هذا الإطار متفرقٌ بكتبٍ ومؤلفاتٍ ذات اهتمامات شتى، تُعنى بالنحوِ أو المعجمِ أو الصرفِ أو البلاغةِ أو فقه اللغةِ أو الاجتماعِ أو التأريخِ...إلخ. وهذا يعني أنَّ عمليةَ البحثِ هذه ليست بالعملِ اليسير، ولا يمكنُ أن يستوفي كلَّ تفاصيلِها بحثٌ موجز، وربما كانت بحاجة لأكثرِ من جهد باحثٍ واحد لتقصي تفاصيلَها، وتتبع كلَّ ما له علاقةٌ بها. لكنَّنا حاولنا أن نرصدَ هنا ما لهُ علاقةٌ بذلك بقدر الإمـــكانِ، وإن تعددت العنواناتُ واتجاهاتُ الكتـــب وما تُعنى به من موضوعات. وذلك مـــن خلال مبحثين: يُعنى الأول منهما بعرضٍ موجز لأبرز ما يتعلقُ بنشأةِ هذا العلم وأهم تطوراتِه ومباحثه، ويُعنى الثاني بدراســـة العربِ للعلامة، وكيفيّة معالجتهم لها، مع تركيزٍ أكثر على مايخص العلامةَ اللسانيّة (اللغوية)، التي تُعدُّ قديماً وحديثاً أهم أنواعِ العلاماتِ؛ لما تتضمنُه دراستُها من تعقيدٍ وتشـــابكٍ في الموضوعات، بعضُها مما عُني بدراســـته منذ القدم، وبعضُها الآخـــر حديثٌ يُعد ثمرةً من ثمراتِ تطورِ الدراســـاتِ العلميّة الحديثة، ولا ســـيّما اللســـانيّات، التي تربطُها صلةٌ قويةٌ وعلاقةٌ مباشرةٌ بكُلِّ ما يخصُّ دراســـةَ العلامة. وكذلـــك نظرياتِ التواصل التي أصبحت أحدَ أبـــرزِ الاتجاهاتِ المعروفةِ اليوم فيما يخصُّ هذا العلمَ وتطورَ مباحثِه ودراساتِه.

والهدفُ من هذا البحث هو الإسهامُ بتقديم تصورٍ واضحٍ يُعيننا على تحديدِ موقعِ ما درسَه العربُ من حلقاتِ تطورِ هذا العلم،وبيانِ مدى أهميتِه، وعلاقتِه بما سبقَه من

إشـــاراتٍ أو دراساتٍ أو مفاهيمَ، وما جاء بعده، وأبرز جوانب التشابهِ والاختلافِ فيما بينها. وبسببِ كثرةِ التفاصيلِ والموضوعات التي يمكنُ بحثُها ضمنَ هذا الإطار، سيكتفي هذا البحث بالتركيز على الخطوطِ العريضةِ والجوانبِ الأساسيّة التي تخصُّ بحـــثَ العلامةِ في التراثِ، موضحين علاقتَها بالمباحثِ الحديثةِ لهذا العلم، فقد يُحتمُّ الإيجازُ الذي يتطلبُهُ البحثُ أحياناً استبعادَ تفاصيلٍ كثيرةٍ بالرغم من أهميتها الكبيرة، وعلاقتِها بموضوعِ البحث.

المبحث الأول: نشأة علم العلامات وتطوره Semiotics /Semiology

عندما تحدث (**برنار توسان**) العلاماتيّ الفرنسيّ المعروف عن هذا العلم الجديد، الذي أخذ يغـــزو الإخبارَ الإعلاميَّ بكل وســـائلِه الســـمعيّة والبصريّة: صحافة، تلفـــزة، مذياع...إلخ، ذكر أنَّ «هذا التعبير الذي يبـــدو غامضاً للوهلةِ الأولى وجد عويص، يغزو شـــيئاً فشيئاً الخطابَ التحليليَّ والنقديَّ وبشكلٍ متناقض، يبدو لنا أنَّ السيميولوجيا تبقى غيرَ مفهومةٍ بشكل صحيح، وقليلٌ من الناس هم القادرون على تفسيرِ المجالِ النظريّ الذي تغطيه أبحاثُها» (توسان، 2000: 8).

ويُذكر أنَّ أولَ تعريفٍ وأقدمَ تعريفٍ لهذا العلم، هو تعريف اللغويّ السويسريّ (**فردينـــان دو سوســـور**)، الذي تصـــور علماً موضوعه دراســـة حياة الاشـــارات (**العلامات**) في المجتمع، يكون جـــزءاً من علم النفس الاجتماعيّ، وهو بدوره جزءٌ من علم النفس العام، أطلق عليه اســـم (**علم الاشـــارات**)، وعرفه بأنَّه العلم الذي يوضح «ماهية مقوماتِ الإشـــاراتِ وماهية القواعدِ التي تتحكمُ فيها» (سوســـور، 1988: 34).

ومن تعريفاتِ هذا العلم أيضاً أنَّه العلمُ الذي يُعنى بـ «دراسةِ العلاماتِ وكُلِّ ما يحيلُ عليها: عملها، وعلاقاتها مع العلامات الاخرى، وانتاجها، وتلقي المستعملين

لها»(مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004: 38).

وثمــة مجالاتٌ عدة تتركز حولها دراســات علم العلامات أو الإشــارات – أياً كان ما نسميه – فعندما تتمحورُ دراســةُ العلاماتِ على تصنيفِها وعلى علاقاتِها مع العلامــات الأخرى، وعلى الطريقةِ التي تتعاون بها في عملِهــا فإنَّها تمثلُ بهذا عملاً للنحو العلاماتيّ. وعندما تتمحورُ الدراســةُ على علاقةِ العلامةِ مع مراجِعها، ومع التأويلِ الناتج عنها، تمثلُ عملاً **(دلاليّاً)** علاماتيّاً. وعندما تُعنى دراســةُ العلاماتِ بعلاقةِ العلاماتِ مع المرســلين، أو مع المســتقبلين، تمثل عمــلاً **(تداوليّاً)** علاماتيّاً (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 38).

أمّا **(العلامة)** فهي «كُلُّ كيانٍ يحملُ مدلــولاً» (إيكو، 2007: 59)، وهذا التعريفُ تعريفٌ عام، لكن الطبيعة المعقدة والمتشــابكة التي تتسمُ بها العلامة، جعلت الباحثين يواجهون صعوبةً في إقرارِ تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لها؛ لذا عُدَّ هذا التعريف ذا طبيعةٍ مؤقتةٍ على نحوٍ مما صرَّح به **(إيكو)** العلاماتيّ الإيطاليّ المعروف (إيكو، 2007، ينظر: 59).

واللغةُ في إطارها العام جزءٌ من علم العلامات – كما يؤكد سوسور – فهي «نظامٌ من الإشــارات **System Of Signs** التي تعبرُ عن الأفكار» (سوسور، 1988: 34). أمّا العلامــةُ اللغويّةُ فهي كما يتصورُها: كيانٌ ســايكولوجيّ له جانبان هما: الفكرةُ والصــورةُ الصوتيّة. والصورةُ الصوتيّة هي **(الدال)**، أمّــا **(الفكرة)** فهي **(المدلول)** (سوسور، 1988، ينظر: 84). وبعد **(سوسور)** تطورت دراسة **(العلامات)** لتشملَ كلَّ مــا له دلالة من العلامات لســانيّة كانت أم غير لســانيّة: كالعلاماتِ الشــميّة واللمسيّة والذوقيّة والإيمائيّة والســمعيّة والبصريّة. وأصبح لها تطبيقاتٌ كثيرة كما في الإعلانات التجاريّة الإشهاريّة والرسمِ والسينما والصورِ الفوتغرافية والنصوصِ الأدبية...إلخ (توسان، 2000، ينظر: 20–33، وكذلك 53– 96).

ويشـــير (**ليفي شـــتراوس**) في أعماله – فضلاً عن آخرين – إلى أنَّ أيَّ جانبٍ من النشاط الإنسانيّ ينطوي على إمكانية أن يؤديَ دورَ العلامة. أمّا (**إمبرتو إيكو**) الذي يرى أنَّ العلامةَ هي أيُّ شيءٍ يمكنُ أن يؤخذَ بديلاً لشيءٍ آخر، فيستبعدُ أن يكونَ أيُّ شيءٍ في العالمِ الإنسانيّ نفعياً فقط، فأبسطُ الأبنية – على سبيل المثال– تنظمُ المساحاتِ بطرائـــقَ مختلفة. وهي بعملها هذا ترمزُ أو تصدرُ رســـالةً من نوعٍ ما حولَ أولوياتِ المجتمعِ وافتراضاتِه المسبقة، فيما يخص الطبيعةَ البشريةَ والسياسةَ والاقتصاد، فضلاً عن عنايتِه الظاهرة بتهيئة المأوى والتســـلية والعناية الطبية أو أيِّ شـــيءٍ آخر (هوكز، 1986، ينظر: 123)، و(إيكو، 2007، ينظر: 71–72، و64–70).

والشيءُ نفسه كما يقول إيكو «يصدق على اللباسِ والسياراتِ، وكل موضوعاتِ الاستعمالِ اليوميّ. فثوبُ الراهبِ له وظيفةٌ أولية (أنَّه يغطي الجسمَ ويقيه من البرد)، إلا أنَّ استعماله في المراســـيمِ الدينيةِ يمنحه وظائفَ ثانية: فهو يمكنُنا من التمييزِ بين راهبٍ دومنيكيّ وآخر بنديكتي. ولباسُ راقصةِ الباليه له وظائفُ أوليةٌ محدودةٌ جداً، وربما سلبية (أنه يستخدمُ للإخفاءِ كما للكشـــف)، إلا أنَّه يكشفُ عن وظائفَ ثانيةٍ بالغةِ الغلو» (إيكو، 2007: 71–72).

ولـ(**سوســـور**) و(**بيرس**) مكانةٌ خاصَّة بين باحثي علم العلامات، إذ يُعدُّ «علم العلاماتِ الحديـــث طفلاً لأبوين. الأول هو **شـــارلز ســـاندرس بيرس (1839–1914)**. والآخر هو **فرديناند دي سوسير (1857–1913)**. ولم يعرف أحدهما الآخر» (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004: 33)، وينظر مقالة (آآرت فان زويســـت) في هذا الكتاب).

وانعدام هذه المعرفة أفضى «إلى اختلافات هامة، لا ســـيّما في استعمالِ المتصوراتِ بين أعمالٍ لعلاماتيين يســـتلهمون (**بيرس**) من جهة، وأعمال علاماتيين يستلهمون

(**سوســـير**) من جهةٍ أخرى. ولعل هذا التباين يعود قبلَ كُلِّ شيءٍ إلى هذا الاختلاف الأصليّ، لقد كان (**بيرس**) فيلســوفاً ومنطقياً، بينما كان (**سوسير**) مؤسساً للسانيات العامة» (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004: 33).

هذا الاســتلهامُ المتباين كان له أثرٌ كبيرٌ في بروز مصطلحين شائعين لهذا العلم هما: (**Semiology**) و(**Semiotics**) والمصطلح الأول وجــد طريقه الى الباحثين بتأثير من (**سوسور**)، أمّا المصطلح الآخر(**Semiotics**) فهو أثرٌ من آثار (**بيرس**) في مجال دراسة العلامــات. ولا يتجاوزُ هذا الاختلاف حدودَ التســمية. فمن الناحيــةِ الجوهريةِ لا يوجدُ أيُّ اختلافٍ في معنى الكلمتين الذي هو (**علم العلامات**). وكلا الاصطلاحين يرجعُ إلى الكلمة اليونانية (**Semeion**) الــذي يعني (**علامة**). و(**Logos**) الذي يعني (خطاب)[1]، وبتوســعٍ أكبَر تعني كلمة (**Logos**): علمًا. ومن هنا أطلقَ على مجالِ هذا النوعِ من البحث (**علم العلامات**) (توســان، 2000، ينظر: 9)، (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 34)، (سوسور، 1988، ينظر: 34).

لكن اختلاف المصطلحين لا ينفي أنَّهما يحملان ضمناً اختلافاً في التوجهات، فبعد أن ألمح (**سوســور**) إلى هذا العلم صاغ تلامذتُه النظريــةَ العلاماتيّة العامَّة بناءً على الأنموذج اللسانيّ، الذي كان قد تطور تطوراً كبيراً (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 34).

أمَّا (**بيرس**) فقد أراد «أن تطبق نظريتُه العامة على كلِ العلامات. وقد كان يحتاجُ في هذا العزمِ إلى متصوراتٍ جديدةٍ. وقد ابتدعَ من أجلها كلماتٍ من منبته» (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 35).

(1) مثلــما نجــده في كلــمات مثــل Sociology (علــم الاجتــماع)، Theologie علــم الاديــان (اللاهوت)،Biologie (علم الاحياء)...الخ (توسان، 2000، ينظر:9)، (رابوبرت، 1965، ينظر: 26، 85، وغيرها من الصفحات التي تخص تسمية العلوم).

واذا كان (**بيرس**) قد أعطى مكانةً هامَّة للعلامات اللســانيّة، فهذه المكانةُ لم تكن تمثلُ المــكانَ الأولَ عنده. فهو يرى أنَّ العلاماتِ اللســانيّة جزءٌ من علمِ العلاماتِ العام. وما ينطبقُ على هذا العلمِ على نحوٍ عام يُفترضُ أن ينطبقَ عنده على العلاماتِ اللسانيّةِ وليس العكس (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 34).

ومجال ما يُعنى به علمُ العلاماتِ هو كلُّ ما يمكنُ أن يُعدَّ (**علامة**) من العلاماتِ التي تكونُ الإرساليّاتِ الإنســانيّة للتواصلِ الإنسانيّ كيف ما كانت مكوناتُ هاته الإرساليات: سمعيّة، بصريّة، سمعيّة بصريّة، شــميّة، ذوقيّة، حركيّة...إلخ. وعلى نحو عام بوســعِ كُلِّ الحواسِ الخمــسِ أن تعملَ في عمليــة العلاميات: أي تعمل بوصفها مُنتِجةً للإشاراتِ أو مُتســلِمةً لها. واستعمالاتُ العطورِ ونسيجِ القماشِ في الملبس متنوعة. كذلك الطرائقُ التي تشــيرُ بهــا الأذواقُ المتعلقةُ بالطبخِ إلى حالةٍ ما أو مكانٍ ما أو هويةٍ مُعينــةٍ أو طعمٍ أجنبيّ معينٍ. فضلاً عن ذلك تتجاوبُ كُلُّ هذه الحواس – بالتناســقِ مع الحــواسِ الأخرى – مع نظامٍ إشــاريّ (**علاماتيّ**) مصممٍ لاســتثمارِها بتسلسلاتٍ هرميّةٍ مختلفة (هوكز، 1986، ينظر: 123)، (توسان، 2000، ينظر: 9)

لهذا كما يقول (**ترنس هوكز**): «من الممكن أن نتصورَ (**نظاماً لغوياً**) للطبخِ تكونُ فيه كلُ طبخةٍ حدثاً كلاميّاً، وتكونُ فيه حاســة الذوقِ أكثرَ الحواسِ اســتثماراً. على الرغم من أن لِحاستيّ النظرِ والشمِّ دورهما أيضاً. وبالمثل هناك بلا شك (**نظامٌ لغوي**) للعطرِ وللأزياءِ وللكتابةِ عن الأزياءِ بشكل عام» (هوكز، 1986، ينظر: 123).

وذلك لأنَّ هذا العلمَ يرتبــطُ بالنظريّةِ العامة للتواصــلِ التي وصفَها مفكرون من بينهم لســانيون وعلماء اجتماعٍ أمريكيون، وهو مــا يمكن تمثيلُه بالخطاطةِ الآتية (توسان، 2000، ينظر: 9–10)، (جاكبسون، 2008، ينظر: 19–21):

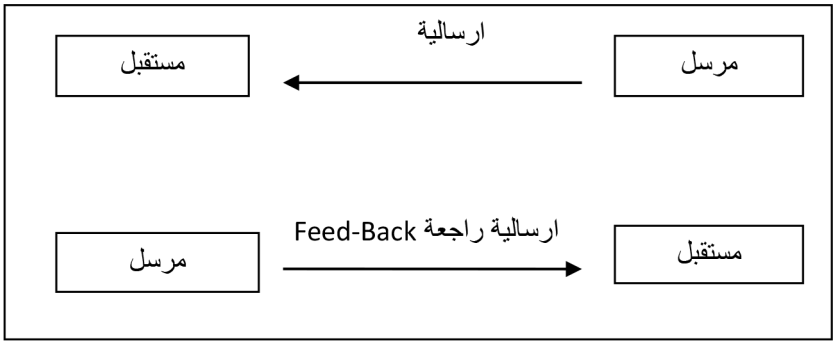

وتفسرُ هذه الخطاطة «مفهوم التواصل إذا أرسلَ مرسلٌ نحو مخاطبه الملقب بالمُستقبل إرسالية في شكل ما: إذا تكلم، أو رسم، أو كتب، أو قام بحركةٍ، هناك فعلٌ تواصليٌ، إذا فهمَ الإرساليّةَ وتمكنَ من الإجابةِ عن الخبرِ على شكلِ إرساليةٍ راجعة (**تسمى الفعل الراجع Feed-Back**) ويصبحُ بدورِه مُرسلاً. والتبادلُ اللانهائيّ لهذا الشكلِ من العلاقةِ يحققُ ما نسميه بالتواصل، تواصل أمثل لأنَّنا لا نأخذ بعين الاعتبار الضوضاءَ الفيزيائيَّ (والثقافي)، الذي من شأنه أن يغيرَ الإرساليةَ ويقودَ إلى اللبسِ أو الفهمِ الخاطئِ كلياً. يبدو طبيعياً أنَّ ظواهرَ الضوضاء الموجودة في التواصل (كظواهر الضوضاء الموجودة في الاستقبال) تكون جد مهمة، وسيكون من الخطير عند التحليل عدم الاهتمامِ بمختلفِ جوانبِ التواصلِ الإنسانيّ» (توسان، 2000، ينظر: 10)، (جاكبسون، 2008، ينظر: 20).

ومع تعددِ الأنظمةِ العلاماتيّة وتنوعِها يبقى من الواضحِ كما يشير (**جاكبسون**) «أنَّ أكثرَ الأنظمةِ الإشارية اجتماعيّة عدداً وأهميةً هي الأنظمةُ المبنيّةُ على السمعِ والبصر» (هوكز، 1986: 123).

مع ذلك «تختلف الإشاراتُ السمعيّةُ في شكلِها عن الإشاراتِ البصريّة، فالأولى تستخدم الزمانَ وليس الفضاءَ عاملاً بنيوياً رئيساً، أمَّا الثانيةُ فتستخدمُ الفضاءَ أكثرَ مما تستخدمُ الزمان. والإشارات السمعيّة (**الزمانيّة**) تميل إلى أن تكونَ رمزيّة

بطبيعتِها. بينما تميلُ الإشـاراتُ البصريـةُ المكانيّة إلى أن تكـونَ أيقونيّةً أو تمثاليّةً في طبيعتها. وتنتجُ الإشـاراتُ السـمعيُّة بالجهدِ والإتقانِ المناسبينِ وبلغة الفن الصيغ الرئيسة للغةِ المنطوقة والموسيقى. أمَّا الإشـاراتُ البصريّةُ والمكانيّةُ فتنتج الأشكالَ الفنيّةَ للرسـمِ والنحتِ وفَنِّ العـمارةِ... إلخ. وهناك طبعاً خلـفَ هذه التعميماتِ العريضةِ صيغٌ فنيّةٌ تجمعُ الاثنين مثل: الدراما والأوبرا (المسرحية الموسيقية) والفيلم والتلفزيون...إلخ» (هوكز، 1986: 123–124)، (بارتشيت، 2004، ينظر: 155).

وفيـما يخصُّ العلاماتِ اللسـانيّةَ، من المعروف أنَّ مكوناتها الأساسـية: الكلام والكتابـة، وفي هذين العنصرين اللذيـن يتم من خلالهما التواصلُ اللسـانيّ تلتقي عناصر التواصل السمعي – البصري، فـ(**اللغة تسمع على شكل كلام Parol وتقرأ على شـكل كتابة**). أي أنَّ اللغةَ تدمج التواصلَ السمعيّ الذي يأتي في المرتبةِ الثانيّةِ بسُلمِ التواصلِ بالبصريّ الذي يأتي في المرتبةِ الأولى. مع ذلك لا ينفي هذا أنَّ أنظمةً سـيميولوجيّةً أخرى تشـتغلُ على هذا المنوالِ من دونِ أن تكونَ لغةً بالمعنى الدقيق (توسان، 2000، ينظر: 10، 29).

وبعدَ العلاماتِ السـمعيّة البصريّة «تأتي جميعُ الضوابطِ الأخرى للتواصل. مع أولوية للتواصلِ على شـكل علاماتٍ أيقونيّةٍ... هذا المصطلـحُ يرمزُ إلى التواصلِ انطلاقاً من الصُـور... (**في تعارضٍ مع ما هو مكتوب**) وهـي مهمة جداً في قضايا العلاقاتِ الإنسانيّةِ المبنيّةِ على علاقةِ (**صورة / صوت**) بينما عناصرُ التواصلِ الشميِّ والذوقيِّ قليلةُ الاسـتعمالِ نسـبيّاً، كذلك العناصر الحركيّة واللمسيّة، إلا في مجالِ العلاقاتِ الجنسية» (توسان، 2000: 10).

ولهذا السـببِ – **كما يقول برنار توسان** – «نفهمُ بسـهولةٍ لماذا السيميولجيا لسانيّةٌ بالأساس، وسـمعيّةٌ بصريّةٌ، وبالأخصِّ أيقونيّةً؛ لأنَّها تشكلُ غالبية عناصرِ التواُصلِ

الإنسانيّة. وليس محظوراً افتراضُ أنَّ حقلَ التواصلِ لدى الإنسانِ البدائيّ كان موجهاً أكثرَ نحو الشَّمِيّ الذوقيّ على عكسِ الحالةِ الراهنة. ونعرفُ أنَّ التواصلَ الشميَّ والذوقيَّ مازال موجوداً عند بعضِ القبائلِ (**كالهنود الحمر**) في أمريكا الشماليّة، الذين يشمونَ ويذوقونَ بصماتِ الحيوانات. واعتماداً على بعضِ العلاماتِ يحددون وقت مُرورِ الحيوانِ وقياسِ الحيوانِ واتجاهه... إلخ» (توسان، 2000، ينظر: 10–11).

وربما يُفسِرُ هذا أيضاً حقيقةَ أنَّ أكثرَ دراساتِ السيميولوجيا تطوراً هو ما يتعلقُ بالعلاماتِ اللسانيّة. لذا نرى دراسةَ العلاماتِ تُفيد كثيراً مما توصلت إليه اللسانيّات بهذا المجال (جاكبسون، 2002، ينظر: 45–49)، (توسان، 2000، ينظر: 14–15، 38–42).

وتحتمُ الغايةُ من استعمالِ العلاماتِ وهي نقلُ معلوماتٍ معينةٍ، أو قولُ شيءٍ ما، أو الإشارةُ إلى شيءٍ ما يعرفُه شخصٌ ما يريد أن يشاطرَه الآخرُ هذه المعرفة، وجود طريقةٍ معينة (**شفرة / سنن**) يتم بموجبِها تحديدُ كُلَّ التأليفاتِ أو صورَ التركيبِ الممكنةَ لهذه العلامات. ويتمثلُ هذا بمجموعةٍ من القواعدِ تُمكِّنُ المستعملينَ أو المُتلقينَ من إعطاءِ معنًى للعلامة (جاكبسون، 2008، ينظر: 36)، (إيكو، 2007، ينظر: 27، 48).

لهذا في مجالِ العلاماتِ الصوتيّةِ (**السمعيّة**) على سبيلِ المثالِ، يمكنُ أن نميزَ بين ثلاثةِ أصناف:

- **أصوات طبيعية**: تفلتُ من التصنيفاتِ اللسانيّة مثل: القهقهات، ورغي الصبيان، وضوضاء الزجاج المكسر، وخُوار الثور... إلخ. وهي لا تعني شيئاً ولكن لها دلالةٌ خاصَّة.
- **الأصوات الثقافية**: يكون مرجعُها ثقافيّاً والموسيقى أفضلُ مثالٍ على هذا. وهذا الصنفُ مُنجَزٌ من قبلِ الإنسانِ لأهدافٍ تواصليّةٍ مختلفة، فالموسيقى

موحيةٌ ولها دلالةٌ خاصَّة.

- **ظواهـــر لفظية**: مرتبطة بنظامٍ مُعينٍ ونَسَـــقٍ مُحددٍ ويتمُّ مـــن خلالِه عمليةُ نقلِ معلومـــاتٍ بين جماعةٍ ما، والتواصلِ فيما بينَهم، وهذا هو ما يُطلقُ عليه اســـمَ العلاماتِ اللسانيّة (توســـان، 2000، ينظر: 29–30)، (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 19–20).

وإذا كُنَّا نَعدُّ (**علمَ العلاماتِ**) أو (**الإشـــاراتِ**) كما يُســـمى أحياناً عِلماً حديثاً بدأ بأعمالِ (**بيرس**) وتنبؤ (**سوسور**) من خلال عبارته الشهيرة: «يمكنُنا أن نتصورَ عِلماً موضوعُه دراســـةُ حياةِ الإشاراتِ في المجتمعِ» (سوســـور، 1988، ينظر: 34) التي أحدثت ثورةً في تطُورِ العلومِ الإنسانيّةِ منذ فجرِ القرنِ العشرين (جاكوبسن، 2002، ينظر: 49–51)، (توســـان، 2000، ينظر: 9). فالتفكيرُ المُرتبطُ بالعلاماتِ ودلالتِها وأنواعِها لـــه جُذُورُه القديمة جـــداً، يقول (**جان ماري سشـــايفر**): «ليس التفكيرُ حـــولَ العلاماتِ ولادةٌ مُعاصرةٌ، حتى وإن كانت قـــد اختلطت خلالَ زمنٍ طويلٍ مع التفكيرِ حولَ اللســـان، بســـببِ أهميّةِ العلاماتِ الكلاميّةِ في التواصُلِ الإنسانيّ. وهكذا فإنَّه توجدُ نظريةٌ علاماتيّةٌ ضمنيّةٌ في التأملاتِ اللسانيّة التقليدية[1]، في الصينِ كما في الهند، وفي اليونانِ أو في روما. وســـيكونُ من العبثِ إذن أن نرغبَ في البحثِ عـــن الأصلِ التاريخيّ للعلاماتيّةِ عند مؤلفٍ بعينه. حتـــى وإن كُنَّا تقليديّاً نعزو هذا الشرفَ إلى (**سانت أوغســـتين**) وخاصَّة بالنســـبةِ إلى تمييزه بين العلاماتِ الطبيعيّةِ والعلاماتِ التواضعيّةِ، وكذلكَ تمييزه بين وظيفـــةِ العلاماتِ عندَ الحيواناتِ وعند البشر» (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004: 14).

ومما يُذكرُ أيضاً أنَّ السفســـطائيين قد أولوا مـــن قبل «أهميةً عُظمى لهذه القضايا.

(1) ربما كان الأفضل ترجمتها بـ(اللغوية) لأنَّ اللسانيات مرتبطة بالدراسات الحديثة للغة وليس التقليدية.

وفي الواقعِ يجب الصعودُ على الأقلِ إلى أفلاطونَ وأرسطو. ولقد سقى الفِكرُ القديمُ فيما بعد القرونِ الوسطى، حيث صاغَ الموديونَ خاصَّة أفكاراً حولَ اللِّسانِ لها حمولةٌ علاماتيّــة» (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004: 14)، و(يوســف، 2005، ينظر: 18–25).

وكذلك يُعدُّ تمييز (**بوانست**) الفيلسوف الإسبانيّ بين التمثيلِ والمعنى خُطوةً جِدُّ هامّة. ومن وجهةِ نظر (**سشــايفر**) أنَّه اقترحَ من غيرِ ريبٍ النظريةَ الأولى للعلاماتِ في كتابِهِ (**فنُّ المنطق**). ولا ســيّما أنَّه أوضحَ علاقــةَ المعنى الكامنِ في كونِ (**العلامة**) لا تســتطيعُ أن تكونَ بنفسِها علامةً على الإطلاق. أمَّا (**الشــيئ**) فيستطيعُ أن يُمثلَ نفسَــه بنفسِــه. وهكذا لم تعد العلامةُ بحاجةٍ إلى أن تكونَ شــيئاً مرئيّاً كما هو الحالُ عند (**سانت أوغستين**)، فهي تُعرَفُ فقط بعلاقةِ (**القائم مقام**) (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 14–15).

ويرى (**سشــايفر**) أنَّ هذا التوضيحَ الذي قدمه (**بوانســت**) قد فتحَ البابَ أمامَ إمكانيّةِ نُشوءِ علاماتيّةٍ تتضمنُ أيضاً الأفكارَ الذهنيّة. أمّا اسم (**العلاماتيّة**) فقد انبثق مع (**لوك**) مُحدداً بوصفِه (**معرفة بالعلامات**) ومتضمناً في الوقتِ نفســه (**للأفكار**) الذهنيّةِ وعلاماتِ التواصلِ (**الما بينَ إنسانيّ**) (مجموعة من المؤلفين الأجانب، 2004، ينظر: 15)، (يوسف، 2005، ينظر: 28–29) ولوك فيلسوف من القرن التاسع عشر.

ومــن الباحثــينَ من يرى أنَّ (**سوســور**) بحديثِــهِ عن طرفيّ العلامــةِ (**الدال**) و(**المدلول**) قد تبنى منظوراً كان ســائداً في الفلســفةِ القديمةِ مثل (**ياكبسون**) الذي ذكرَ أنَّ (**سوســور**) قد تبنى «التصور الرواقيَّ للعلامةِ اللفظيّــةِ الثنائيّةِ المؤلفةِ من الدال المُدرك حسيّاً، والمدلولِ المُدركِ عقلياً «(جاكوبسن، 2002: 29–30)، (هوكز، 1986، ينظر: 115).

فقبلَ (**سوسور**) بقرونٍ طويلةٍ ميزت الفلسفةُ الرواقيّةُ بين ثلاثةِ مفاهيم:

- الدال أو التعبير بصفتِه كياناً مادياً.
- وما يتمُّ التعبيرُ عنه أو المدلولُ أو المضمونُ وهو ليس من طبيعةٍ ماديّة.
- والموضوع (المرجع أو الشيئ الخارجيّ) الذي تحيلُ عليه العلامةُ، وهو من طبيعةٍ ماديّةٍ، أو هو حدثٌ أو فعل (إيكو، 2007، ينظر: 51-52)، (بلانشيه، 2007، ينظر: 40-41)، (يوسف، 2005، ينظر: 26)، (لاينز، 1990، ينظر: 65).

وعرَّفوا (العلامةَ) بأنَّها «كلُّ شيئٍ أو حدثٍ يحيلُ على شيئٍ ما أو حدثٍ ما» (إيكو، 2007: 67). وقد تبنت الفلسفاتُ القديمةُ والحديثةُ هذا التعريفَ، لكنَّه انتُقِدَ - كما سبق ذكره - لأنَّه بالغُ العموميّة (إيكو، 2007، ينظر: 67).

لكن في لسانيّاتِ ما بعدَ (**سوسور**) لم تعد مسألةُ العلاقةِ بين (**الدال**) و(**المدلول**) محصورةً في نطاقِ الكلماتِ المُعجميّة، وإنَّما امتدت «لتطولَ الجانبَ الفونولوجيّ للغة، وحظيت بالاهتمامِ اللسانيّ القضايا المتشابكةُ للتفاعلِ بين المستوياتِ الفونولوجيّة، والمستوياتِ القواعديّة زيادةً على حدودِها المتبادلة. ولقد فُهِمَ الاختلافُ الأساسُ بين المتقابلاتِ الفونولوجيّة المُتجذرةِ في الدالِ والمتقابلاتِ القواعديّةِ المتأسسةِ في المدلول» (جاكبسون، 2002: 30)، (باي، 1998، ينظر: 55)، (بالمر، 1985، ينظر: 40-41).

ومما يجبُ أن يُنبه إليه هو الخلطُ الذي يقعُ بين مصطلحِ (**علم العلامات**) ومصطلح (**دلالة**)، ولا سيّما في الصحافةِ كما يشير (**برنار توسان**)، وإن كان الاختلافُ بينهما بسيطاً، وهو أنَّ (**علم العلامات**) يهدف إلى دراسةِ العَلاقةِ بين الدالاتِ والمدلولاتِ على اختلافِ أنواعِها وأصنافِها. أمَّا (**الدلالة**) فتُعنى بمدلولاتِ اللغاتِ وأشكالِ

التعبيرِ والتواصُلِ من خلالِها. ولا تُعنى بأنظمةِ التواصُلِ غير اللسانيّةِ؛ ولهذا السبب حددت الدلالةُ عملَها في التحليلِ البنيويّ للنصوص (توسان، 2000، ينظر: 19-20). فلكُلِ واحدٍ من المصطلحينِ مجالُ بحثٍ مختلفٍ عن الآخر، وما يُعنى به عِلمُ الدلالةِ يُمثلُ جزءاً فقط مما يُعنى به علمُ العلامات. أي أنَّ العَلاقةَ بينهما علاقةُ عُمُومٍ وخُصوص، عِلمُ العلاماتِ أعم، وعِلمُ الدلالةِ أخصّ.

المبحث الثاني: المفهوم العام للعلامة في دراسات العرب

يتحدثُ الجاحظُ في (**البيان والتبيين**) عن تناهي الألفاظِ وعدمِ تناهي المعاني فيقول: «إنَّ حُكمَ المعاني بخلافِ حُكمِ الألفاظِ، لأنَّ المعاني مبسوطةٌ إلى غير غاية، وممتدةٌ إلى غيرِ نهاية، وأسماءُ المعاني مقصورةٌ معدودةٌ، ومُحصَلةٌ محدودة» (الجاحظ، 2002، 1/ 82).

ويقول أيضاً: إنَّ هذه «المعانيَ القائمةَ في صُدور الناسِ المقصورةَ في أذهانِهم، والمختلجةَ في نفوسِهم والمتصلةَ بخواطرِهم، والحادثةَ عن فكرِهم، مستورةٌ خفيّةٌ وبعيدةٌ وحشيّةٌ، ومحجوبةٌ مكنونةٌ، وموجودةٌ في معنى معدومة، لا يعرفُ الإنسانُ ضميرَ صاحبِه، ولا حاجةَ أخيه وخليطِه، ولا معنى شريكِه والمعاونِ له على أمورِه، وعلى ما لا يبلغُه من حاجاتِ نفسِه إلا بغيرِه. وإنَّما يُحيي تلك المعانيَ ذكرُهم لها وإخبارُهم عنها، واستعمالُهم إيّاها، وهذه الخصالُ هي التي تقربُها من الفهمِ وتجليها للعقلِ، وتجعلُ الخفيَّ منها ظاهراً، والغائبَ شاهداً، والبعيدَ قريباً، وهي التي تلخصُ، وتحلُّ المنعقدَ، وتجعلُ المهملَ مقيداً، والمقيدَ مطلقاً، والمجهولَ معروفاً، والوحشيَّ مجلوفاً، والغفلَ موسوماً، والموسومَ معلوماً. وعلى قَدَرِ وضُوحِ الدلالةِ وصَوابِ الإشارةِ، وحسنِ الاختصارِ ودقةِ المدخلِ، يكونُ إظهارُ المعنى. وكُلما كانت الدلالةُ أوضحَ وأفصحَ، وكانت الإشارةُ أبينَ وأنورَ كان أنفعَ وأنجع»

(الجاحظ، 2002، 1/ 81–82). ومن يقــرأُ هذا النّص من كتابِ البيانِ لا يمكنُه إلا أن يتذكرَ عبارةَ (**فندريــس**) المعروفة: «يُوجَدُ من الكلماتِ أقلُّ مما يُوجَدُ من أفكار» (فندريس، 1950: 103)، (يونس، 1993، ينظر: 54) فثَمَةَ توافقٌ في الفكرةِ مع تباعدِ المُدة الزمنيّةِ بينَ الاثنينِ: (**الجاحظ**) و(**فندريس**).

وفيما عدا هذا الاتفاق قد نجدُ ما يثيرُ أكثرَ من مشكلةٍ في كلامِ الجاحظ، وأكثرَ من تساؤلٍ حولَ طبيعةِ المعنى الذي لم يتضمن كلامُه توضيحاً حقيقياً أو مقارباً له حتى. إذ يوحي كلامُ (**الجاحظ**) السابق بشكلٍ أو بآخر إلى أنّ (**المعنى**) كيانٌ واضحٌ ومحددٌ له وجودُه الخاص المستقل، وإن كان مستوراً خفياً، وأنَّه بانتظارِ الإفصاح عنه فقط، وإخراجِه من الخفاءِ إلى العلن بطريقةِ تواصُلٍ مُعينةٍ. وهذا تصورٌ يبسطُ الأمورَ أكثرَ مما هــي عليه في الحقيقة. ويغضُّ الطرفَ عن المشــكلةِ أكثر مما يحاولُ أن يقتربَ من حلِها، أو إيجادَ تفســيرٍ ملائمٍ موضوعيّ لها. وجوهرُ المســألةِ يكمُن في السؤال: (**ما هو المعنى**؟)، وهو الســؤال الذي لم نجد له جواباً في كلامِ الجاحظ ولا في كلامِ غيره أيضا. وهو مازال إلى اليومِ الشغل الشاغل للباحثين في اللسانيّاتِ والدلالة.

ومن جهة أخرى يغضُّ الطرفَ عن طبيعةِ اللغةِ بالعالم، فماذا عن رأي من يقول: إنَّ كُلَّ لغةٍ تصورُ العالمَ بطريقةٍ مختلفة، أو تنظرُ إلى العالمِ بطريقةٍ مختلفةٍ أو عينٍ مختلفة؟ وماذا هو الحالُ مع السؤالِ عن طبيعةِ العلاقةِ بين اللغةِ والفكر؟ وأيُّهما أسبق؟ وهل يمكنُ التفكير بدونِ لغةٍ أم لا؟ وهو الســؤالُ الذي يجري تشــبيهُه بقضية (البيضة والدجاجة). وماذا عن إخفاءِ اللّغةِ للفكرِ على نحوٍ مما نجدُه عند بعضِ السياســيين المراوغــين والمجرمين الذين يتعمدون إخفاءَ الحقائق. ومن المعلومِ أيضاً أنَّه بإمكاننا أن نتحدثَ عن أمورٍ كثيرةٍ كاذبةٍ أو مُلَفقةٍ لم تقع فعلاً، وعن أمورٍ أخرى خياليةٍ ليس لها وجود، وحديثُنا عنها له معنى. لكنَّ هذا لايعني أبدا أنَّها موجودةٌ فعلاً.

يمكننا أن نلاحظ انطلاقاً من هذا الأساس أنَّ العربَ تنظرُ إلى الثلجِ بوصفِه ثلجاً فقط. أمّا سكانَ الأسكيمو فتميزُ لغتَهم بينَ أنواعٍ مختلفةٍ منه، وعددُ المفرداتِ التي تدلُّ على أنواعِه أكثرُ منها في أيةِ لغةٍ أخرى. وينطبقُ هذا على المفرداتِ التي تدلُّ على الماشيةِ في لغة (الماساي) في أفريقيا، والمفرداتِ العشرين التي تدلُّ على (الأرز) في الفلبين. أمَّا العربُ فيمكنُ أن نجدَ في لغتِهم عشراتِ الكلماتِ الدالةِ على (الجَمَل) حتى في أقدمِ اللَّهجاتِ العربيّة. يُمكنُنا أن نلاحظ أيضاً أنَّ اختلافَ ألفاظِ القرابةِ بين اللغتينِ العربية والانكليزية يعكس تبايناً في طبيعةِ النظرةِ إلى القرابة وتباينِ منزلتها. فالعربيّةُ تخصُّ الـ (عم) و (الخال) بلفظٍ محددٍ لكل واحدٍ منهما، على عكسِ اللّغةِ الانكليزية التي تضع للمعنين كلمةً واحدةً (Aunt) ولا تفرقُ بينهما كما هو الحال مع العربيّة (خرما، 1978، ينظر: 218–222)، (الأوراغي، 2010، ينظر: 177–179)، (يونس، 1993، ينظر: 52–55)، (الماشطة، 2008، ينظر: 173–185). فإذا كان المعنى واحداً في الحالتينِ، فلماذا تُعبِرُ عنه كُلُّ لغةٍ بطريقةٍ مختلفةٍ عن الأخرى.

هذه الأسئلةُ وغيرُها ربما كثيرٌ، لم يتوقف الجاحظ أو غيرُه عندَها طويلاً وهو يبحثُ عن قضايا تخصُّ المعنى. وربما يمثلُ الوقوفَ عندها والبحثُ عن أجوبةٍ ملائمةٍ ومقبولةٍ علميّاً لها أبرزَ الخلافاتِ بين ما يُعنى به البحثُ العلاماتيّ والدلاليّ اليوم، وما كان يُعنى به الدرسُ العربيّ قديماً.

لم يتوقف (**الجاحظ**) عند هذه الأمور التي تخص أحدَ رُكني العلامةِ وهو (**المدلول**)، لكنَّه كان مَعنياً أكثر بالرُكن الآخر (**الدال**). وذلك من خلال التركيزِ على الدوالِ المُحتملة، أو القنواتِ التي يمكنُ أن تتمَ من خلالِها عمليةُ التواصُلِ ونقل المعنى. فهو مثلُه مثلُ غيرِه يدركُ فطرياً أنَّ (اللغة) هي وسيلةُ الاتصالِ الأولى والأعلى منزلةً، لكنَّها ليست الوحيدة التي يمكنُ أن تقومَ بهذه الوظيفة. لذلك ذهب

يبحثُ عن الوسائلِ التي يمكنُ أن يتحققَ التفاهُمُ والتواصُلُ من خلالِها، وعن أصنافِ الدالاتِ التي يمكنُ أن تنقلَ المعنى محاولاً حصرَها بدقة – مع التذكير أنَّ هذا الفصلَ بين الدالِ والمدلولِ يقتضيه التحليلُ والدراسةُ، وأنَّ العلامةَ في الأصلِ وحدةٌ واحدةٌ، لا يمكنُ فصلُ أيٍّ من وجهيها هذين عن الآخر – وهو ما تمكنَ من جمعِه في خمسةِ أنواعٍ من الدلالات نصَّ عليها بقوله: «جميع أصنافِ الدلالاتِ على المعاني من لفظٍ وغيرِ لفظٍ خمسةُ أشياء لا تنقصُ ولا تزيد: أولُها اللفظُ ثم الاشارةُ، ثم العَقدُ، ثم الخطُّ، ثم الحالُ التي تُسمى نصبة. والنصبةُ هي الحالُ الدالةُ التي تقومُ مقامَ تلك الاصناف، ولا تقتصرُ على تلك الدلالات. ولكُلِ واحدٍ من هذه الخمسةِ صورةٌ بائنةٌ من صورةِ صاحبتِها، وحليةٌ مخالفةٌ لحليةِ أختها، وهي التي تكشفُ لك عن أعيانِ المعاني في الجُملة، ثم عن حقائقِها في التفسيرِ وعن أجناسِها وأقدارِها، وعن خاصِّها وعامِّها، وعن طبقاتِها في السَّار والضَّار، وعما يكونُ منها لغواً مُبهرجاً وساقطاً مطرحاً» (الجاحظ، 2002: 1/ 82)، أي: إنَّ بعضَ هذه الدالات لا يمكنُ أن يكونَ علامةً، بل مجردُ لغوٍ لا يؤخذُ به؛ لأنَّه لم يقترن بمعنًى ما ينقلُه أو يدلُّ عليه.

وقد أخذ (**الجاحظُ**) بشرحِ أدواتِ البيانِ هذه بالتفصيل، فذكر أنَّ الاشارةَ – الحركة – قد تكونُ باليدِ وبالرأسِ وبالعينِ والحاجبِ والمنكبِ... إلخ. وهي تحملُ دلالةً معينة، فرفعُ السيفِ قد يكون تهديداً رادعاً أو تحذيراً، وهي واللفظُ كما يرى الجاحظ «شريكانِ ونعم العونُ هي له ونعمَ التُرجمان هي عنه. وما أكثرَ ما تنوبُ عن اللفظ، وما تغني عن الخط» (الجاحظ، 2002: 1/ 83)، ويقول عنها أيضاً: «فهل تعدو الاشارةُ أن تكونَ ذاتَ صورةٍ معروفةٍ، وحليةٍ موصوفةٍ على اختلافها في طبقاتِها ودلالاتِها. وفي الإشارةِ بالطرفِ والحاجبِ وغيرِ ذلك من الجوارح، مرفقٌ كبيرٌ ومعونةٌ حاضرةٌ في أمورٍ يسترُها بعضُ الناس من بعض، ويخفونها من الجليسِ وغيرِ الجليس» (الجاحظ، 2002: 1/ 83).

وفيما يخصُّ الحســابَ يقول: إنَّه يشتملُ على معانٍ كثيرةٍ ومنافعَ جليلةٍ، وفي عدمِ اللفظِ (**الصوت**) وفســاد الخطَّ (**الكتابة**) والجهلِ بالحســابِ فســادُ المنافعِ وضياعُ المصالح (الجاحظ، 2002، ينظر: 1/ 85).

أمَّــا النَّصبةُ (**الحال**) فيوضحُها بقوله: «هي الحالُ الناطقةُ بغير اللفظ، والمشــيرةُ بغيرِ اليد. وذلك ظاهرٌ في خلقِ السمواتِ والأرض. وفي كُلِّ صامتٍ وناطقٍ وجامدٍ ونــامٍ، ومقيمٍ وظاعنٍ، وزائدٍ وناقصٍ، فالدلالةُ في المــواتِ الجامدِ كالدلالةِ التي في الحيوانِ الناطقِ، فالصامتُ ناطقٌ من جهةِ الدلالة، والعجماءُ معربةٌ من جهةِ البرهان» (الجاحظ، 2002: 1/ 86).

ومــن لطيفِ أمثلتِــه على دلالةِ الحالِ قــولُ خطيبٍ من الخطباءِ قــامَ على سريرِ الاســكندرِ وهو ميّت:(**الاسكندر كان أمسِ أنطقَ منه اليوم، وهو اليومُ أوعظُ منه أمس**) (الجاحظ، 2002، ينظر: 1/ 86).

فمصطلحُ (**البيان**) عند (**الجاحظ**) مصطلحٌ عام، يشــملُ كُلَّ ما لهُ دلالة أيَّاً كانَ نوعُ هذه الدلالة. فهو يعرفهُ بقولِه: «البيانُ اســمٌ جامعٌ لكُلِّ شــيءٍ كشفَ لك قناعَ المعنى، وهتــكَ الحجابَ دون الضمير، حتــى يُفضي السَّــامعُ إلى حقيقتِه، ويهجمُ على محصولِه كائناً ما كانَ ذلك البيــان، ومن أيِّ جنسٍ كان الدليل؛ لأنَّ مدارَ الأمرِ والغايةِ التي يجري القائل والسَّامع إنَّما هو الفهمُ والافهام، فبأيِّ شيءٍ بلغتَ الافهامَ وأوضحتَ عن المعنى فذلك هو البيانُ في ذلك الموضع» (الجاحظ، 2002: 1/ 82).

وإذا أردنا أن نبحثَ عن مقابلٍ حديــثٍ لكُلِ ما فُهِمَ منه معنى ما، ويدخلُ تحت مفهومِ (**البيانِ**) عند الجاحظ، قد يكون أقربَ مصطلحٍ هو (**الدلالة**). فهذا المصطلحُ هو مدارُ الحديثِ اليوم عن كُلِّ ما أفادَ دلالةً معينة. وقد تحدَّثَ الجاحظ بأنَّ كُلِّ شيءٍ يمكنُ أن تكونَ له دلالة، وهذا هو ما يُسمى اليوم بـ (**العلامة**) أو الإشارة. لكنَّه ألمحَ

إليه بالمفهومِ دونَ المصطلحِ المعروف اليوم. ومُجمَـلُ حديثِه ليس بعيداً أو غريباً عمّا ينصُّ عليه دارسو العلاماتِ في عصرِنا الحديث. فكما تقول: (**جوليا كريستيفا**): «لا أحدَ يتكلم فقط، فكل حدثٍ كلاميٍّ يشـملُ نقلَ الرسائلِ خلال (لُغاتِ) الإشارةِ البدنيةِ والوقفةِ والملبسِ وتصفيفةِ الشعرِ والعطرِ والنبرِ والسياقِ الاجتماعيّ...إلخ. من فوق ومن تحت وحتى عبر الأهدافِ المتقاطعةِ مع ما تقولُه الكلماتُ فعلاً. وحتى عندما لا نتحدثُ مع أحدٍ ولا يتحدثُ أحدٌ معنا، تزدحمُ فينا الرسـائلُ من (لُغاتٍ) أخرى مثل بوقِ السـياراتِ ووميضِ الأضواءِ وقيودِ القوانينِ ولوحاتِ الإعلاناتِ والروائح الجاذبةِ أو المنفرةِ والأذواقِ المبهجةِ أو المقززة، وحتى (الشـعور) بالأشياء ينقلُ لنا بانتظامٍ شـيئاً ذا معنى، وتوحي لنا مثلُ هذه الحالةِ أنَّ دورَ الانسانِ في العالمِ هو اتصاليٌّ بالدرجةِ الأولى» (هوكز، 1986: 115).

ولا يُمكنُنا أن نمرَّ بالنصينِ السـابقينِ، نصِّ الجاحظ في (**البيان**) ونصِّ كريستيفا، ونتجاهلَ وجودَ تشابهٍ أو تداخُلٍ في الفكرةِ العامةِ بينهما، سوى أنَّ نص (**كريستيفا**) تفوحُ منه نكهةٌ معاصرةٌ قائمةٌ على أرضٍ راسـخةٍ لأصولِ هـذا العلم، الذي باتَ اليومَ علماً مستقلاً.

وقد توقف (**الجاحظ**) نفسُه عندَ أزياءِ عصرِه متأملاً بأوضاعِها ودلالاتِها. ويبدو أنَّ إرسـالَ رسالةٍ ما حولَ طبيعةِ الوظيفةِ التي يشغلُها صاحبُ زِيٍّ معينٍ، أو مكانتِه الاجتماعيّةِ والدينيّةِ، أو مدى تقديره لمن بحضرتِه، أو من يزوُره، كانت من المسـائلِ المعروفـةِ في عصرِه؛ نتيجةً لعواملِ التحضُرِ التي شـهدها المجتمعُ في ذلك الوقت. فهـو يقولُ في باب اختلاف الأزياء: «قد يلبسُ الناسُ الخفافَ والقلانسَ في الصيفِ كما يلبسـونها في الشـتاء إذا دخلو على الخُلفاءِ والأُمراءِ وعلى السادةِ والعظماء، لأنَّ ذلك أشبه بالاحتفالِ وأبعدَ من التبذلِ والاسترسالِ، وأجدرَ أن يفصلوا بين مواضعِ

أنسِهم في منازلِهم ومواضِع انقباضِهم» (الجاحظ، 2002: 3/ 77).

ومما يذكرُه من عاداتِ عصرِه أنَّــه كان «للخلفاء عِمّةٌ، وللفقهاءِ عمةٌ، وللبقالين عمةٌ، وللأعراب عمةٌ، وللُّصوصِ عمةٌ، وللأبنــاءِ عمةٌ، وللروم والنصارى عمةٌ، ولأصحابِ التشــاجي عمة» (الجاحظ، 2002: 3/ 78)[1]. وكذلك كان «لكُلِّ قوم زِيٌّ: فللقضاةِ زِيٌّ، ولأصحابِ القضاةِ زِيٌّ، وللشُرَطِ زِيٌّ، وللكُتابِ زِيٌّ، ولكُتابِ الجُنــدِ زِيٌّ...» (الجاحظ، 2002: 3/ 78). وأنَّه كان «زِيُّ مجالسِ الخلفاءِ في الشــتاءِ والصيــفِ فُرُش الصُّوفِ، وترى أنَّ ذلك أكمــلَ وأجزلَ وأفخمَ وأنبل» (الجاحظ، 2002: 3/ 78).

وكان للشُعراءِ أيضاً لِبسٌ خاصٌّ من الوَشي والأرديةِ السُودِ والثيابِ التي تميزُهم من غيرِهم. وكانَ بعضُهم يتزيا بزيِّ الماضين تميــزاً وتفرداً (الجاحظ، 2002، ينظر: 3/ 78) وينظر: غيرها من الأمثلة (3/ 77–84).

وتوقــف (**الجاحظ**) أيضاً عند دلالــة (الراياتِ) و(الأعلامِ) عــلى الأقوامِ وفي الحروب، وغيرِ ذلك من الأمثلة الأخرى التي لا تتركُ مجالاً للشك في أنَّه كان يعتقدُ أنَّ كُلَّ شيءٍ مهما كان نوعُه أوصنفُه يمكنُ النظرُ إليه بوصفِه (**علامةً**) لها دلالةٌ معينة، كما هو الحال مع المحدثين اليوم. ويبدو أيضاً أنَّ الاهتمامَ بالعلاماتِ ومتعلقاتِها، وما لــه صلةٌ بها في بعضِ جوانبِه ذو طبيعةٍ فطريّةٍ، وأنَّه يتزايدُ مع نموِّ الحضارةِ وتطورِها وتوسُــعِ مظاهرِها. وهو ما آلَ بدراســةِ العلاماتِ اليوم إلى أن تنتهي علماً مستقلاً واضحَ الأسُــسِ والأهدافِ، يُعنى بتصنيــفِ العلاماتِ وبالقوانــينِ التي تحكمُها ويحاولُ إخضاعَ كل ذلك إلى التحليلِ العلميِّ الدقيق.

ويمكن القول إنَّ أصنافَ البيانِ الخمســةِ التي حددها (**الجاحظ**) بصفتِها جامعةً

(1) وأصحاب التشاجي: أصحاب التمنع والتحازن.

لــكُل أصنافِ الدلالاتِ يمكــنُ أن تُعدَّ من أقدمِ المحــاولاتِ لتصنيفِ العلاماتِ وبيانِ أنواعِها، حتى مع طابعِها البدائيّ المبسط. والصوتُ اللغويُّ والرموزُ الكتابيّة (**الخــطُّ**) أُدرِجت ضمنَ هذه الأصنافِ الخمســة. وهذا يدل على أنَّ اللغةَ بمظهريها الكلامِ والكتابةِ كانت جزءاً من إطارٍ أعمَّ وأشــملَ للدلالةِ هو (**البيان**) باصطلاح (**الجاحظ**) الذي يقابل (**الدلالة**) بالاصطلاحِ الحديث. وهذا الإطارُ العام هو الذي يُعرفُ اليوم بـــ (**العلامة**) وهو مصطلحٌ أكثرُ دقةً بكل تأكيد. والأمثلةُ والشــواهدُ الشــعريّةُ والنثريّةُ التي ذكرَها في أثناءِ حديثِه عن هذه الأصنافِ الخمسةِ تؤكدُ ذلك بوضوح ينظر: مثلاً (الجاحظ، 2002: 1/ 82–86).

وربما يتوجبُ علينا هنا التوقفُ عندَ طريقةِ ترتيب الجاحظ لهذه الأصنافِ الخمسة: اللفظِ ثم الإشــارةِ ثم الحســابِ ثم الخطِّ ثم الحال، والتساؤلُ عن سببِ اختيارِ هذا الترتيبِ دونَ غيره؟ وأغلبُ الظنِّ أنَّه رتبَ هذه الأصنافَ بناءً على الكثرةِ والشيوعِ، وهذا هو الأساسُ المتبعُ عنده. فالتفاهمُ بالدرجة الأولى يتمُّ من خلال (اللغة)، وهذا هو الغالب الشــائع، وهذه غالباً ما تقترنُ وتترافقُ مع الإشارة. ثم الحساب وهو ما يعبرُ عنه بالألفاظِ والإشارةِ، ولا يمكن الاستغناء عنه في تعاملات الناس وحياتهم، ثم تأتي بعد ذلــك الكتابةُ بصفتها صنعةً شريفةً لكنَّها أقلُ اســتعمالاً في التفاهمِ من ســابقاتها. ويأتي الحالُ أخيراً لأنَّه يشملُ ما يدل على شيءٍ ما بقصدٍ ونيّةٍ، أو بصرفِ النظرِ عنهما، كالمنزلِ الفخمِ الذي نفهمُ منه ثراءَ ساكنيه وأصحابَه من صورتِه وهيئتِه، وإن كان جماداً غير ناطق. هذا هو ما يفهمُ من ســياقِ كلامِ الجاحظِ وتوضيحِه لهذه الأصنافِ التي ربط بها صلاحَ الناسِ وتدبيرَ أُمورِهم.

وهذه الطريقةُ المتبعةُ في التصنيفِ حتى إذا جاءت تحت مُسمَى (**البيان**)، لا يمكنُ المرورَ بها دونَ مقارنتِها مع تصنيف (**بيرس**) الثلاثيّ للعلامة:

1- **العلامة الرمز**: ذات الطبيعة العرفيّة الاعتباطيّة.

2- **العلامة الإشارة (القرينة)**: المبنيّة على علاقةِ تجاورٍ وجوديّ.

3- **العلامة الأيقونة**: المبنيّة على التمثيل.

والفــرق بين التصنيفين: تصنيفِ **(الجاحظ)** وتصنيفِ **(بيرس)** واضح، وســببُهُ أنَّ **(الجاحظ)** ركز نظرَه وعِنايتَه على الدلالة **(البيان)** أي: على عمليةِ نقلِ الرســائلِ والمعلومات، أي: على الجانبِ التواصليّ. أمَّا **(بيرس)** فركز نظرَه على العلامةِ نفسِها. لهذا يقدمُ لنا تصنيفُ الجاحظ تحت مسمى **(البيان)** تصنيفاً للوسائلِ التي يمكنُ من خلالِها أن تتمَّ عمليةُ التواصلِ، وحصراً لهذه الوســائل وأنواعِها. أمَّا **(بيرس)** فيقدمُ لنا تصنيفاً قائماً على طبيعةِ العلامةِ ونوعِها، مع وجوب أن نلاحظَ مسألةً هامّةً، وهي أنَّ العلاماتِ التي تنقلُ رسائلَها عبر الأصنافِ الخمسةِ التي حددها الجاحظ تدخلُ جميعُها ضمنَ تصنيفِ **(بيرس)** للعلامة. فالعلاماتُ اللفظيّة في طابعِها العام السائِدِ، والرموزُ الحســابيةُ والكتابيّةُ تدخل ضمنَ مفهومِ العلامةِ **(الرَّمز)**، أمَّا (الإشــارة) التي تعني بمفهومِ الجاحظ (الحركة) فتدخلُ ضمنَ مفهومِ العلامة **(الإشــارة)** ذاتِ العلاقةِ التجاوريةِ الوجودية. أمَّا دلالة الحالِ (النَّصبة) فقد تدخلُ ضمنَ العلاماتِ **(الأيقونيّة)**، إذا أُريدَ بها تَمَثُّلَ خصائصَ شيءٍ ما وصفاته، وقد تدخلُ ضمنَ العلامةِ **(الإشارة)** إذا اتسَعَ مفهومُها ليشملَ الربطَ العقليَّ وإلحاقَ الأسبابِ بالمسببات..إلخ، وهو على الأكثرِ ما كان يريدُه الجاحظ أيضاً من خلالِ سياقِ كلامِه.

مع التذكير مرةً أخرى بعدمِ وجودِ حدودٍ فاصلةٍ بين هذه الأصنافِ الثلاثةِ، وأنَّ التداخلَ بينها يبقى أمراً ممكناً، فبعضُ العلاماتِ - كما تقدم - يمتلكُ أكثرَ من وجهٍ بحسب طبيعةِ العلاقة التي تربطُ العلامةَ بمرجعها، وغاية ما يعنيه هذا التصنيفُ أنَّ هناك ثلاثةَ أنواعٍ ممكنةٍ من العلاقاتِ التي تربطُ العلامةَ بمرجعها.

فــإذا أشرنا بحَرَكةٍ معينةٍ إلى منزلٍ ما في الجِوارِ فإنَّ هذه العلامةَ ســتكونُ علامة **(إشارة)** أو **(قرينة)**، وإذا رسمنا رســماً ما تقريبياً للمنزلِ، فإنَّ هذه العلامةَ ستكونُ علامــة **(أيقونية)**، أمَّــا إذا نطقنا بلفظ (منزل) فإن هــذه العلامة هي علامة **(رمز)** (هوكز، 1986، ينظر: 117–119)، (إيكو، 2007، ينظر: 91).

وايا كانت هذه العلاماتُ التي يختصرُها تقسيم **(بيرس)**، وأيّاً كانت الوسائلُ أو القنواتُ التي تنتقلُ الرســائل من خلالِها، فإنَّها مرتبطةٌ بالحواس: **السمع – البصر – الشــم – الذوق – اللمس**. وقد تقدمَ أنَّ العلاماتِ ذات العناصرِ السمعيّةِ البصريّةِ تمثلُ أغلبيةَ عملياتِ التواصُلِ الانسانيّ، وهذا هو الحالُ مع اللغة بمظهريها: الكلامِ والكتابةِ، التي تُدمَجُ من خلالِهما عناصرُ التواصلِ السمعيّ والبصري. يأتي بعد ذلك العلاماتُ الأيقونيّة، ومن ثمَّ العلاماتُ الأخرى: الشــميّة، الذوقيّة، اللمسيّة التي هي قليلةٌ نسبيّاً.

ويعني هذا أنَّ ترتيبَ الجاحظ السابق غيرَ دقيقٍ، ولا سيّما بعد أن وضعَ **(الكتابة)** وهي أحدُ مظاهرِ التواصــل اللغويّ في المرتبةِ الرابعة، والحال **(النَّصبة)** التي هي في كثيرٍ من جوانبِها تمثاليّة **(أيقونيّة)** في المرتبة الأخيرة. وحتى لو كان أساسُ التصنيفِ هو الكثرة والشيوع، فإنَّ العالمَ المعاصر يؤكدُ لنا بوضوحٍ من خلال مظاهرِه الحضاريّة المختلفةِ يوماً بعد يوم أنَّ العلاماتِ الســمعيّةِ البصريّــةِ تأتي في مقدمةِ العلاماتِ في سُلمِ التواصُلِ على حسابِ غيرِها من العلاماتِ الأخرى.

وربما يعكس تطورُ وسائلِ الاتصالِ وأدواتِه في أرجاء المعمورة، وفي شرقِ الكُرةِ الأرضيّةِ وغربِها، ولا سيّما ما يخصُّ أجهزةَ الهواتفِ النقالة **(الموبايل)** والكومبيوتراتِ المحمولةِ والإنترنت، بعضَ مظاهرِ صدقِ هذا الادعاء الذي تمثلُ العناصرُ السمعيّةُ البصريّةُ فيه الطابعَ السائدَ والمهيمن.

وثمةَ سؤالٌ آخر لا يمكنُ أن نتجاوزَه دونَ التوقفِ عنده وهو: إذا كانَ الجاحظ ومن سارَ على رأيه وتبنى تصنيفَه مثل ابن الحاجب (ت 646هـ)، ورضيّ الدين الاستربادي (ت 646هـ)، وابن يعيش (ت 643هـ) مدركين حقيقةَ أنَّ اللغةَ واحدةٌ من وسائلِ الاتصال، وأنَّها ليست الوحيدةَ، وإن كانت تأتي في المرتبةِ الأولى للتواصُلِ، أي: إنَّها جزءٌ من إطارٍ أعمَّ وأشملَ، فلماذا لم يتوقفوا عند وسائلِ الاتصالِ هذه على نحوٍ أكثر عناية مما فعله الجاحظ في البيانِ؟ ولمَ لم يربطوا هذه الوسائلَ مع بعضِها في الدراسة والنظر تحت مُسمًى واحدٍ سواءً كأن يكون (**البيان**) الذي اختارَه الجاحظ أم أيَّ مسمًى آخر؟

والجوابُ قد يكون في الأغلبِ هو أنَّ عنايتَهم بهذا الموضوع جاءت انطلاقاً من أغراضٍ بلاغيّةٍ لغويّة تُعنى أساساً بالتواصُلِ أكثرَ من عنايتِها بطبيعةِ العلاماتِ التي يتحققُ من خلالِها هذا التواصل وتصنيفها، ولاسيّما إذا كانت علاماتٍ ذاتَ صفةٍ ثانويّةٍ وليست أساسيّةً مثل اللغة. ولهذا السبب ذكر بعضُهم صراحةً مثل ابن عصفور (ت669هـ) أنَّ النحويين معنيون بالألفاظِ الموضوعةِ للمعاني، ولا يتكلمون في أحكام الإشارةِ وغيرها مما يُسمى كلاماً بدلالتِه اللغويّةِ العامة التي يُراد بها كُلَّ ما أفاد معنى (ابن عصفور، ينظر: 1/ 10). فعنايتُهم بدلالةِ الإشارةِ وغيرِها من العلامات جاء نتيجةً لصلةٍ بقضايا لغويّةٍ ما وليس العكس، مما يَعني أنَّ تصورَهم للعلامةِ مبنيٌّ على أساسٍ لغويٍّ – لسانيٍّ بمصطلح اليوم – وربما أغرتهم الطبيعةُ البسيطةُ للعلاماتِ غيرِ اللغويّةِ التي لا تقارنُ بتعقيد النظامِ اللغويّ وتشابكه بإهمالِها أيضاً، مع أنَّه كان حرياً بهم أن يقودَهم هذا الإدراكُ إلى البحثِ عن القوانين العامّة التي تحكمُ جميعَ العلاماتِ بما فيها العلامات اللغوية دون استثناء وهو ما لم يحصل فعلاً. وبقي تناولُ الجاحظ لهذا الموضوعِ وطريقةُ عرضِه له يمثلُ خطوةً رائدةً فريدةً في التراثِ العربيّ مع بساطتِها الواضحة، ولم تُعزز بجهودٍ أخرى

تطورُها أو تضيفُ إليها جديداً، أســوةً بما حصلَ مع العلومِ الأخرى ومنها العلومُ اللغوية.

المبحث الثالث: دراسة العلامة اللغويّة البسيطة وتحليلها عند العرب

يتحدثُ العربُ عن الأســبابِ التي تقفُ وراءَ اتخاذِ اللّغاتِ وسيلةً للتفاهم، وهم يرجعونها إلى الطبيعة الاجتماعيّة للإنســان، وحاجتِه إلى التكامــلِ والتعاونِ مع أبناءِ جنسِــه، والتعارفِ الذي لا بُدَّ منه لتحقيق هذا التعاون (ابن جني، 2006، ينظر: 67)، (الســيوطي، 2009، ينظر: 1/ 40-42). وليس هناك من يختلفُ معهم في ذلك قديماً أو حديثا، فوجودُ اللّغةِ مرتبطٌ بدون شك بالوظيفة التي تؤديها وهي تحقيقُ التواصل.

لكن السؤال الأكثر دقةً الذي لم يستطيعوا تجاهلَه أيضا هو: لماذا كانت اللغةُ وسيلةَ التفاهمِ الأساسِ دون غيرها من الوسائلِ الأخرى مثل الإشاراتِ والنقوش... إلخ؟

وكان جوابُهــم هو أنَّ اللغةَ أكثــرُ يُسراً وفائدةً من غيرها من وســائلِ الاتصالِ الممكنة، فاليُسر «لأنَّ الحــروفَ كيفيات تعرضُ لأصواتٍ عارضــةٍ للهواء الخارجِ بالتنفس الضروريّ، الممدودِ من قبل الطبيعة، دونَ تكلُفٍ اختياريّ» (الســيوطي، 2009: 1/ 42). وأكثــر فائدةً «لأنَّها موجودةٌ عند الحاجة من عدمها» (الســيوطي، 2009: 1/ 42)، ولمــا فيها من صفةِ العموم إذ لا «يمكن أن يكونَ لكل شــيءٍ نقشٌ كذات الله تعالى والعلوم، أو إليه إشارة كالغائبات، ويمكنُ أن يكونَ لكل شيء لفظ، فلمّا كانــت الألفاظ أيسرَ وأفيدَ وأعمَّ صارت موضوعةً بإزاءِ المعاني» (الســيوطي، 2009: 1/ 42).

وفي هذا التعليلِ جوانبٌ موضوعيــةٌ واضحةٌ تجعلُه متفقاً مع مايقرره علمُ اللّغةِ اليوم، وصفة (**العمــوم**) التي تحدثَ العربُ عنها في المــاضي، تُفصَّلُ اليومَ في علم اللغة على نحــوٍ أكثرَ دقةً من خلال الحديث عن صفتــين تُعدان من أهم خصائص

(اللغة) وهمـــا: **الإنزياح (displacement)**، أي: إمكانيةُ الحديثِ عن أشـــياءَ غائبةٍ وغيرِ موجودةٍ أمامنا، **والإبـــداع (Creativity)**، أي: الجانب الخلّاق الذي يُمكنُنا من اســـتعمال الأصواتِ والكلماتِ المتناهيةِ المحدودةِ للتعبير عن أفكارٍ ومعانٍ غير متناهيةٍ أو محدودة (السيوطي، 2009: 1/ 42).

وثمةَ مســـألةٌ أخرى لا تقلُّ أهميةً، وهي أنَّ اللغةَ تســـتثمرُ الأصواتَ الموضوعةَ للمعـــاني المختلفة، وتؤلفُها في جُملٍ لتحقيقِ التواصلِ مع الآخرين. وبما أنَّها أصواتٌ دالةٌ على معانٍ يعني هذا ضِمناً أنَّها علاماتٌ أو إشاراتٌ، وكونها صوتيةً لا يلغي هذا انتماءَها إلى مجالٍ إشـــاريٍّ أو علاميٍّ أوسعَ؛ لهذا كان من الضروريّ أيضاً البحثُ عن الجوانبِ والقواسمِ المشتركة، وعدم الاكتفاءِ بالخصائصِ المميزة التي تميزُ هذا النظامَ عن غيره من الأنظمةِ العلاميّةِ الأخرى.

وربما كان إغفالُ هذه المســـألة ســـبباً في عدم الانتباه إلى سماتٍ أخرى جعلت من اللّغةِ الوســـيلةَ الأوفرَ حظاً في التواصلِ على حســـاب غيرها من الأنظمةِ التواصليّةِ العلاميّـــةِ الأخرى، وهي كون الأنظمـــة العلاماتيّة تخضعُ للسُـــلم التراتبيّ لعمليةِ التواصـــلِ المرتبطةِ بالحواس التي تحدثنا عنها ســـابقاً، إذ تأتي العناصرُ البصريّةُ ومن بعدها الســـمعيّةُ في أولِ مراتبِ التواصُلِ وأكثرها شيوعاً. ويأتي من بعدها العناصرُ المرتبطـــة بالحواس الأخرى مثل عناصرِ التواصلِ الشَّـــميّ والذوقيّ التي تُعدُّ قليلةَ الاســـتعمال نسبياً، وكذلك اللمسيّة التي تعد ذات استعمال أكثرَ محدودية. واللغة كما تقدمَ تدمجُ عناصرَ التواصلِ الســـمعيّ بالبصريّ عن طريقِ الكلامِ والكتابة؛ ولهذا السبب كانت هي الوسيلةُ الأولى إذ تشكلُ غالبيةَ عناصرِ التواصل الإنسانيّة.

يلاحظُ أيضـــاً أنَّ تركيزَ العربِ القدماء على العلاماتِ اللســـانيّةِ دون غيرها مع العلاماتِ الأخرى، وإن أشـــاروا لهـــا في بعض الأحيانِ، يدل عـــلى أنَّ العلامات

اللســـانية هي الأصلُ عندهم، أمّـــا غيرُها من العلامات إن وجـــدت فهي تابعةٌ أو مكملةٌ لها وليس العكس.

وربما يســـعفُنا بيانُ هذه المســـألة في توضيحِ مفهومِ مصطلحٍ هام تداولَه العربُ بكثرةٍ أثناءَ حديثهم عن الموضوعاتِ اللّغويةِ، ولا سيّما ما يتعلقُ بالعلاماتِ اللغوية منها، وهذا المصطلح هو (**الوضع**).

وهو المصطلح الذي يعرفونه بقولهم: «تخصيصُ الشـــيءِ بالشيءِ بحيث إذا اطلقَ الأولُ فهـــم منه الثاني» (يونـــس، 2004، ينظر: 26–35). على نحـــوٍ مما فعله (**التاج الســـبكيّ**) وأيده (**السيوطيّ**) الذي رأى فيه تعريفاً سديداً لأنك إذا قلت: (قام زيد) فهم من ذلك صدورُ القيام منه (السيوطي، 2009: 1/ 42).

أو هو «جعلُه أولاً – أي اللفظ – لمعنًى من المعاني مع قصدِ أن يصيرَ مُتواطئاً عليه بين قوم» (الأستربادي، 2006: 1/ 15) وهو تعريف (**الرضيّ**) في شرحه للكافية.

وثمةَ طابعٌ عام في هذين التعريفين يجعلُهما صالحين لتعريفِ كل أنواعِ العلاماتِ، وإن جاءا في معرض الحديث عـــن العلامات اللغويّة. فالحديثُ عن كيانٍ دالٍ وعن مفهومٍ أو مدلولٍ مسألةٌ لا تختصُّ بها العلاماتُ اللغويّةُ دونَ غيرها.

ويمكن أن نقارنَ هذا التصورَ العام مع مفهوم (**سوســـور**) للعلامة (كيانٌ ثنائيٌّ يتألـــفُ من الربط بين عنصرين هما: الدالُ والمدلول) (سوســـور، 1988، ينظر: 84، 87). وثمةَ تشـــابهٍ بينهما فيما يخصُّ الإشـــارةَ إلى ركنين: الدال والمدلول، لكن هناك أيضـــاً فارقٌ جوهـــريٌّ بينهما، فالعلاقةُ بين هذيـــن الركنين منظـــورٌ إليها على نحوٍ مختلفٍ، إذ يصفُ تعريف (**سوســـور**) علاقةً قائمةً موجودة. أمّا مصطلح (**الوضع**) و(**تخصيص**) فيوحي كلاهما بعملٍ واعٍ وإرادةٍ اختياريّة، وليست المسألةُ كذلك، إنَّما هـــي تواطؤٌ جماعيٌّ أو عرفٌ اجتماعيٌّ يتمُّ على نحـــوٍ عفويٍّ غيرِ مقصودٍ، ولا يمكنُ

تغييرُه بعد ذلك من قبلِ أفرادٍ معينين.

وهذا ما تنبه إليه **ابن خلدون (808هـ)**، وانتقــده بقوله: «واعلم أنَّ النقلَ الذي تثبــتُ به اللغةُ إنَّما هو النقلُ عن العرب أنَّهم اســتعملوا هــذه الألفاظَ لهذه المعاني، لا تقــل إنَّهم وضعوها لأنَّه متعذرٌ وبعيد، ولم يعــرف لأحدٍ منهم، وكذلك لا تثبتُ اللغاتُ بالقياس ما لم نعلم استعمالَه» (ابن خلدون: 628).

وأصــل الاعتراضِ على هذا الموضوع أنَّه يَعدُّ «اللغةَ في جوهرِها عمليةً لتســميةِ الأشياءِ ليس إلا – أي: إنَّها قائمةٌ من الألفاظ، كل لفظةٍ تدلُ على الشيء الذي تسميه» (سوسور، 1988: 84)، وهذا الرأي يمكن انتقادُه بنقاطٍ عدة كما يقول (**سوسور**):

1- فهو يزعمُ أنَّ الأفكارَ معدةٌ مسبقاً وموجودةٌ قبلَ الكلمات.

2- وهو لا يخبرُنا هل الاســمُ في طبيعتِه صوتيٌّ أم سايكولوجيٌّ (ذهنيّ)؟ متمثلٌ بالصورةِ الصوتيّة الذهنيّة. فالكلمتان (شجرة)، (حصان) يمكنُ النظرُ إليهما من هاتين الناحيتين مثلاً.

3- إنَّه يجعلُنا نعتقد أن ربطَ التســميةِ بالشــيء إنَّما هو عمليةٌ بسيطةٌ، وهو اعتقادٌ بعيدٌ عن الصحة.

لكنَّ هذا الرأي البســيط يمكنُ أن يقربَنا من الحقيقــة، إذا وضح لنا أنَّ الوحدةَ اللغويّة هي كيانٌ ثنائيٌّ يتألفُ من الربطِ بين عنصرين (سوسور، 1988، ينظر: 84).

وللأسبابِ السابقة لا يصلحُ التعريفُ العربيّ ليكونَ تعريفاً مناسباً للعلامة، وإن كان ذلــك على نحوٍ مؤقــتٍ ما لم يجر تعديلُه. مع ذلك يقــدمُ لنا مصطلحا (**وضع**) و(**تخصيص**) دليلاً على أنَّ العلامات منظورٌ إليها بوصفِها لغويةً بالدرجةِ الأولى.

أمّا فيما يخــصُّ ما يعنيه العربُ بـــ (**الدال**) اللغويّ و(**المدلــول**)، وعلاقة ذلك

بالموجوداتِ الخارجيّةِ فإنَّ هذه المسألة لم تكن محلَّ اتفاقٍ بينهم، إذ ينقل **السيوطيّ (ت 911هـ)** اختلافَهم في كونِ الألفاظِ موضوعةً بإزاء الصُورِ الذهنيّة أي: الصورة التي تصورَها الواضعُ في ذهنه عند إرادةِ الوضع – مع التحفظ على هذا المصطلح – أو بإزاء الماهيّات **(الأشياء)** الخارجيّة؟

وكان أبو اسحاق الشيرازيّ (ت 476ه) ممن يرى الرأيَ الثاني **(موضوعة بازاء الماهيات الخارجية)** وهو رأي السيوطيّ كذلك، وإن لم يذكر سببَ اختيارِه هذا الرأيَ دون غيرِه.

أمَّا الفخرُ **الرازيّ (ت 604 هـ)** ومن سارَ على نهجِه، فقد اختاروا الرأيَ الأول **(موضوعة بازاء الصور الذهنيّة)**. ودليلهم على ذلك «أنَّ اللفظَ يتغيرُ بحسب تغيرِ الصورةِ في الذهن، فإنَّ من رأى شبحاً من بعيدٍ وظنَّه حجراً اطلقَ عليه لفظَ الحجر، فإذا دنا منه وظنَّه شجراً اطلقَ عليه لفظَ الشجر، فإذا دنا وظنَّه فرساً اطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنَّه انسانٌ اطلق عليه لفظَ الانسان. فبان بهذا أنَّ اطلاق اللفظِ دائرٌ مع المعاني الذهنيّة دون الخارجيّة، فدلَّ على أنَّ الوضعَ للمعنى الذهنيّ لا الخارجيّ» (السيوطي، 2009: 1/ 45).

ومثل هذا الرأي يسهُل الاعتراضُ عليه فقد دارَ اللفظ «مع المعاني الذهنيّة لاعتقاد أنَّها في الخارج كذلك، لا لمجردِ اختلافِها في الذهن» (السيوطي، 2009: 1/ 45).

ويذهب **الإسنويُّ (ت 772ه)** الى رأي ثالثٍ وهو «أنَّ اللفظَ موضوعٌ بإزاء المعنى من حيثُ هو، مع قطعِ النظرِ عن كونه ذهنيّاً أو خارجياً، فإنَّ حصولَ المعنى في الخارجِ والذهنِ من الأوصافِ الزائدةِ على المعنى، واللَّفظ إنَّما وضعَ للمعنى من غير تقييده بوصفٍ زائد. ثم أنَّ الموضوعَ له قد لا يوجدُ إلا في الذهنِ فقط كالعلمِ ونحوه» (السيوطي، 2009: 1/ 45).

وهذا الرأيُ الأخير لا يقولُ شـــيئاً على الإطلاقِ، فماذا يوضح أن نقولَ في المعنى أنَّه معنى؟

مـــع ذلك لا يمكنُ أن نقولَ إنَّ الإجابةَ عن هذا الســـؤال (**ما هـــو المعنى؟**) تُعَدُّ مَطلباً ســـهلاً. ومن أولوياتِ المناهجِ والنظريات اللسانيّة البحثُ عن أجوبةٍ علميّةٍ وموضوعيّةٍ له. وقد طُرِحَ هذا السؤالُ عبرَ التاريخِ مراراً وتَكراراً، وأُجيبَ عنه بطرُقٍ مختلفـــةٍ (حجفة، 2000، ينظر: 13). وبما أنَّ جوهرَ اللّغة قائمٌ على الربطِ بين الألفاظِ والمعاني والتفاهُمِ من خلالِها، لا يمكنُ أن تكون صعوبةَ المسألةِ مبرراً للتغاضي عنها بدلاً من البحثِ في وسائلَ جديدةٍ تساعدُ في تفسيرها. لكن بالمُحصلةِ النهائيةِ مما نقلَه الســـيوطيّ من خلافٍ يتضحُ لنا أنَّ من العربِ من كان يعتقدُ بوجودِ عَلاقَةٍ مُباشرةٍ بينَ اللّغةِ والعالمِ، ومنهم من يرى وجودَ وســـيطٍ آخـــرَ بينهما هو الذهن، ومنهم من رفضَ النقاشَ في هذا الموضوعِ من الأســـاس. ومع أنَّ الحُجَجَ التي سِـــيقت في هذا الشـــأنِ من قبلِهم لا تدلُّ على نَظرةٍ مُتَعمقةٍ بالموضـــوعِ، لكنَّها تدلُّ أيضاً على وجودِ تصـــورٍ ملموسٍ عندهم لأركانِ المُثلث الدلاليّ الذي عرضَه (**أوجدن وريتشـــارد**)، وإن اختلفـــت طبيعةُ نظرتِهم للعلاقةِ بين اللفـــظِ ومدلولِه على نحوٍ مما اختلف عليه الإغريـــقُ من قبلهم. وعلى نحوٍ مما وجد أيضاً في النظرياتِ في مطلع القرن العشرين (بالمر، 1985، ينظر: 31–32)، (مجموعة من اللغويين الأجانب، 2000، ينظر: 35)، (جحفة، 2000، ينظر: 23–24).

والرأي الاول الذي يربطُ المعنى بالموجوداتِ الخارجيّة ويُعرَفُ اليوم باسم نظرية التسميّة (**Theory of naming**) قد يبدو سائغاً للوهلةِ الأولى لأنَّه يوضحُ لنا واقعةً نختبرُها يومياً ونحن نســـتعمل العلاماتِ، إذ نشـــعرُ في قرارةِ أنفسنا أنَّنا نتعاملُ مع أشياءَ، لكنَّه يواجه أيضاً اعتراضاتٍ عدة من أبرزها:

أنَّه ينطبقُ على الاسـماءِ فقط (أو التعابير الاسـمية عمومـاً)، ومن ثم يكونُ من الصعب توسـيعُ هذه الفكرة لتشملَ أقسـامَ الكلامِ الأخرى كالظروفِ والحروفِ والأفعال. فأيُّ مرجعٍ سنرشـحُه ليقابـلَ: (**لا**) أو (**رُبَما**) أو (**مَـن**) أو (**في**)؟ ومع الضمائـرِ تبرزُ تعقيداتٍ أكبرَ فـ (**أنا / هو**) تتضمنُ أشـياءَ مختلفـةً في أوقاتٍ مختلفةٍ (مجموعة من اللغويين الأجانب. 2000، ينظـر: 22–23، 30–36)، وكذلك (بالمر، 1985، ينظر: 23–25)، (جحفة، 2000، ينظر: 23).

وحتى مع الأسماءِ لا تبدو المسألةُ بهذه البساطةِ، فوجودُ مرجعٍ خارجيٍّ لكثيرٍ من الكلمات مثل: (**سـقراط**) و(**الإنسان**) يثيرُ مشاكلَ ليسـت أقل شأناً مما يناظرُها من الأفعالِ والحروفِ والضمائر. فالأسـماءُ والتعابيرُ المشابهةُ لها أيضاً مثل (**روما**) على سبيل المثال والأسماء العَلَميّة: يونس، الدار البيضاء...إلخ من خصائصِها الأساسيّة عـدمُ توافرِها على معنًى. لذلك لا نسـألُ عادة عن معنى: (زيد) أو (سـمث) أو (باريس). وهناك أيضاً أسماءٌ تشيرُ إلى أشياءَ خيالية، وأخرى لا تشيرُ الى أشياء ماديّة مثل: كُره، حُب، لغة. وقد تُحِيلُ كلمتان على مرجعٍ واحدٍ ولا يكون لهما المعنى نفسُه مثل: نجم الصباح/ نجم المسـاء لـ (كوكب الجـوزاء). ويُلاحظ أيضا أنَّ (كتاب) على سـبيل المثال يكونُ لها معنًى جديدٌ في كلِّ مرةٍ تُستَعملُ فيها. لذلك لا يمكنُ أن تقولَ هذه النظريةُ التي تعودُ جذورُها لأيامِ الإغريق – وإن لم تُنسَب إلى أحدٍ مُعَينٍ – الشيءَ الكثيرَ عن المعنى (بالمر، 1985، ينظر: 31)، (بلانشيه، 2007، 40–41).

ولم تظهر التفرقةُ بين مدلولِ لفظٍ ما ومرجعِه الخارجيّ إلا بعد (**سُقراط**) فـ «من أقدم الآراء هو الـرأي الموجود في محاورةِ أفلاطون (**كراتلـس**) والقائل بأنَّ **الدالَ Signifier** كلمـةٌ في اللّغة، وأنَّ **المدلـول Signified** هو الشـيءُ الموجودُ في العالم، ويمثلُه الدال ويشيرُ إليه أو يحدده» (بالمر، 1985: 23).

ولما جاء (**سُــقراط**) كسر علاقةَ الاسمِ بالمسمى أي: عَلاقة اللفظِ بما يدل عليه في الواقع، إذ أصبحَ عنده دالاً على جنسٍ عــام. وبذلك انفصلت الدلالةُ عن المرجعِ؛ فانشــطرَ العالم أقســاماً: عالم المعاني والمُثُل والــدلالات، وعالم الواقعِ المُشــار إليه المحســوس، وعالم اللغة. ولم ينجح (**أرســطو**) في إرجاعِ هذه الوحدة التي ما تزالُ الإنســانيّةُ تحلُمُ بها: وحدة اللغة والفكر، ووحدة الفكرِ والواقعِ بالرغم من مجهودِه الجبار في منطقِــه وفي ميتافيزيقاه الخاصة (مجموعة مــن اللغويين الأجانب، 2000، ينظر: 12).

وقد تأثر العربُ بهذا الاختــلافِ أيضاً، فمالَ بعضُهم إلى الرأي الأول الذي كان من أصحابه (**أفلاطون**) كما تقدم، ومالَ آخرون إلى الرأي الثاني الذي تبناه (**سُقراط**)، وهو الرأي الذي انطلق منه (**سوســور**) عندما قال إنَّ (**الدالَ**) أو الكلماتِ تعبرُ عن فكرةٍ ذهنيّة. وطوَرَ هذه الفكرة (**أوجدن وريتشــاردز**) من خلال مُثلثِهم المشــهور، عندما ذكروا أنَّ الجانبَ الذي يجبُ التركيزُ عليه من المثلث هو الجانبُ الأيمنِ الذي يربطُ بين الدالِ والفكرة.

وليس هذا الرأي بمنأًى عن الإشكالاتِ والاعتراضات أيضاً، ويمكنُ تلخيص أبرزِها بالآتي:

مــا هي كيفيّةُ معرفةِ هذه الأشــكالِ والصُورِ الذهنيّةِ؟ التي هي ليســت بصريّةً بالتأكيد، وتختلفُ باختلافِ الأشــخاص. فكلمة (**مُثلث**) يمكــنُ أن تصدقَ مثلاً على متساوي الأضلاعِ أو متساوي الساقينِ أو مُختلِف الاضلاع، وليس هناك مُثلثٌ يمتلكُ كلَّ خصائصِ المثلثاتِ المُمكِنة (جحفة، 2000، ينظر: 25).

كذلك تصورُ شــخصٍ ما لـ(كرسيٍّ) بمخيلتِه، لا يعني أنَّه يفعلُ ذلك في كل مرةٍ ينطقُ فيها هذه الكلمة. وقولُنا إنَّ مفهومَ هذا الكرسيّ مفهومٌ مجردٌ لا ينفعُ كثيراً، فما

هو هذا المفهومُ المجرد؟ ما لونُ الكرسي؟ ماحجمُه؟ ما شكلُه؟

ومن جهةٍ أخــرى «لا يمكنُ أن يكونَ معنى اللفظِ هــو الفكرةُ المرتبطةُ به، على الأقل بالمعنى القريب للفظ **(فكرة)**، فالأفكارُ قد تكون جيدةً أو ســيئةً أو ماكرةً... إلخ، أي لها قيم، والمعنى لا يمكنــث أن تكونَ له هذه الخصائص» (جحفة، 2000: 22)، (بالمر، 1985، ينظر: 32).

وبناءً على هذا ما يمكنُ قبوله من هذا الرأي الذي اصطلح عليه حديثا بـ **(نظرية الإشــارة)** أو **المفاهيم Theory of concepts** هو «إمكانُ إقامةِ ربطٍ نصوغُه بصورةٍ غيرِ مُباشرة فنقول مثلاً: إنَّ معرفةَ اللّفظ تقتــضي وجودَ فكرةٍ مرتبطةٍ به» (جحفة، 2000: 22)، وبهذا تجيبُ هذه النظرية عن واحدٍ من الأســئلة التي تسعى النظريات اللســانيّة إلى الإجابــة عنها وهو «الاهتــمام بكيفية تمكينِ المعاني النــاس من تبادُلِ المعلوماتِ بخصوص الأحداثِ والأشياءِ التي يعيشون بينها» (جحفة، 2000: 17)، وإن لم تتمكن من الإجابة عن السؤال الجوهري: ما هو المعنى؟

وخلاف العرب حولَ هذه المســألة يبــينُ أنَّ العربَ قد تمثلــوا آراء الإغريق في هذا الشــأن، لكنَّهم لم يضيفوا جديداً حتى فيما يخــصُّ عرضَ الأدلة والبراهينِ التي اتســمت – كما هو واضحٌ مما تقدم – بالسطحيّة ولم تستند إلى نظرةٍ معمقة. كذلك لم يتســع حديثُهم ليشملَ العلاماتِ الأخرى غير اللسانيّة على نحوٍ مما فعل **(سوسور)** مثلاً، باستثناء إشارات الجاحظ القليلة التي لم يُحسن توظيفَها لتطويرِ البحثِ في هذا الموضوع بالرغم من أهميتها. وليســت هذه العلامات بمعزلٍ عن إشكاليّة المعنى أو الدلالة التي نجدُها في العلامات اللســانيّةِ، ومن ذلك ما يخصُّ التقســيمَ الثلاثيّ: **الدال – المدلول – المرجع**. فالعلامةُ المرورية التي تشــير إلى طريقٍ مزدوج بعد 100 متر – على ســبيل المثال – مدلولُها أنَّ الطريقَ مغلق. وهذا المدلولُ ليس هو الطريقُ

المغلقُ نفسُه. والطريق ستواجهُه إذا تجاهلت هذه العلامةَ، وواصلت المسير باتجاهه طبعـاً (بالمر، 1985، ينظر: 32–33)، (إيكو، 2007، ينظر: 53–55). ولهذا السـبب اتسـع النقاش حديثاً حول هذه المسائلِ، وتضمن أبعاداً أوسـع اتخذ أغلبُها طابعاً فلسفيّاً بارزاً.

ومن المسـائل التي اختلفَ عليها العربُ أيضاً في ثنايـا بحثهم للعلامةِ اللّغوية، وطبيعةِ العلاقةِ القائمة بين الدالِ والمدلولِ، مسألة اعتباطيّة العلامة اللغوية، فمنهم من أكدَّ الطبيعةَ الاعتباطيّة للعلامة اللغوية على نحو مما أقرَّه الدارسـون المحدثون، ومنهم كان يرى فيها رأياً آخر؛ لتأثرِه بعواملَ معينةٍ كالعامل الدينيّ.

فالجاحظ كان يرى في (**البيان والتبيين**) أنَّ اللّغةَ من عندِ الله وليسـت تواضعاً او اصطلاحاً، إذ جـاء في كلامه: «القول في إنطاقِ الله عز وجل اسـماعيل بن ابراهيم عليه السلام بالعربية المبينة على غير التلقين والتمرين وعلى غير التدريب والتدريج، وكيف صار عربيّاً أعجميّ الأبوين» (الجاحظ، 2002: 3/ 195).

ودليله في هـذا الرأي مجموعة من الروايات والأخبـار، منها روايةٌ عن عليّ ابن الحسين عن آبائه أنَّه قال: «أول من فتق لسانه بالعربيّة المبينة اسماعيل، وهو ابن اربع عشرةَ سنة» (الجاحظ، 2002: 3/ 194). وروايةٌ عن ابن عباس «أنَّ الله الهم اسماعيلَ العربيةَ الهاماً» (الجاحظ، 2002: 3/ 195).

وهـو يبرر هذا الرأي أيضاً بقوله: «وعلى ذلك المثال كان كلامُ عيسـى بن مريم (ص) في المهـد، وانطاقُ يحيـى عليه السـلام بالحكمة صبيـاً» (الجاحظ، 2002: 3/ 196). ويقـول أيضاً: «وكذلك القولُ في آدمَ وحوّاء عليهما السـلام» (الجاحظ، 2002: 3/ 196). ومن وجهة نظرِه «لولا أنَّ الله عز وجل أفردَ اسـماعيل من العجم،

وأخرجــه بجميع معانيه إلى العرب لكان بنو اســحاق أولى بــه» (الجاحظ، 2002: 3/ 196).

وأبــو علي الفارسي (ت 377ه) من أبرز القائلــين بهذا الرأي كذلك، إذ يذكرُ ابن جني أنَّه قال له يوماً: هي من عند الله محتجاً بقوله تعالى: «**وَعَلَّمَ آدمَ الاســماءَ كُلَّها** » **– البقرة 2/ 31**. وهو احتجاجٌ اعترضَ عليه ابن جني لأنَّه في رأيه لا يتناولُ موضعَ الخــلاف، إذ يجوزُ أن يكونَ تأويلُه: أقدرَ آدم أن أوضعَ عليها، أي: وَهَبَه القدرةَ على التواضُــع عليها. وهذا المعنى من عند الله ســبحانه لا محالة. فــإذا كان ذلك مُحتَملاً غير مستنكرٍ سقطَ الاســتدلالُ به (ابن جني، 2006، ينظر: 72). وربما يكون غريباً أن يذهــبَ رجلان مثل الجاحظِ وأبي عليٍّ الفارسيّ عُرفــا بنظرتِهما العقليّةِ والمنطقيّةِ وتقليبِ العلل إلى مثلِ هذا الرأي والتمسُك به.

أمَّا **ابنُ جني (ت 391ه)** فقد تردَدَ في خصائصِه في هذا الشأنِ، وتقلَّبَ بين الرأيين أحياناً معللاً ذلك ببلاغةِ هذه اللّغةِ العظيمة، وفنونِها، وكثرةِ أســاليبِها، وطُرقِها في التعبير عن المعاني على نحوٍ يجعلُ المتأمِلَ فيها يقولُ إنَّها من عند الله وليس من البشر، ورُبَما جوَّزَ الأمرين في بعض الأحيان. ومن أســبابِ ترددِه بعضُ الأمثلةِ والشواهدِ التي ذكرَ أنَّها قد توحــي بوجودِ عَلاقةٍ ما بينَ الدالِ اللفظــيّ ومدلولِه. وهي أمثلةٌ نبَّه إليها الخليلُ وســيبويه من قبل، وتلقت جماعةٌ – كما يقول ابن جني – هذا القولَ بالقبولِ والاعترافِ بصحته. ومما ذكره الخليلُ في هذا الشأن قولُه: «كأنَّهم توهموا في صوت الجندبِ استطالةً ومَداً فقالوا: صرَّ، وتوهموا في صوت البازيّ تقطيعاً فقالوا: صَرصَرَ» (ابن جني، 2006، 407، وكذلك 325)، (وينظر: سيبويه).

ومما ذكره **ســيبويه (ت 180هـ)** أيضاً أنَّ المصادرَ التي جاءت على وزن **(فعلان)** تأتي للاضطرابِ والحركةِ مثل: النَقَــزان والغَلَيان والغَثَيان، فقابلوا – أي العرب–

بتــوالي حركاتِ المثالِ توالِيَ حركاتِ الأفعال (ســيبويه: ينظــر: 4/ 21–25)، (ابن جني، 2006: ينظر: 407).

ويذكــر ابن جني أنه وجد من ذلك أمثلة كثيرة كــما في المصادر الرباعية المضعفة نحو الزعزعة والقلقلة (ابن جني، 2006، ينظر: 407).

وتكريــر العين في المثال دليل على تكرير الفِعل فقالــوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق (ابن جني، 2006، ينظر: 407).

وقال أيضاً: «فأمَّا مقابلةُ الألفاظِ بما يشــاكلُ أصواتِها من الأحداثِ فبابٌ عظيمٌ واســعٌ، ونهجٌ متلئــبٌّ عند عارفيه مأمــوم، وذلك أنَّهم كثيراً مــا يجعلون أصواتِ الحروف على ســمتِ الأحداثِ المُعبرِ عنها، فيعدلونها بهــا ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدرُه وأضعاف ما نستشعره» (ابن جني، 2006: 410).

ومن هذا القبيل محاكاةُ الأصواتِ لمحسوسِ الأحداثِ، مثل استعمال خَضَمَ لأكلِ الرَّطــبِ، وقَضَمَ لليابس، والنضحَ للماءِ الضعيفِ، والنضخَ لما هو أقوى (ابن جني، 2006، ينظر: 410–411).

وهذه الأمثلةُ التي ذكرَها (**ابن جني**) شــبيهةٌ جداً بما تناولَه الدارسون المحدثون الأجانب، ولا ســيّما في ما يخصُّ الحديثَ عن نظريةِ المُحاكاة (**إحدى النظريات التي تحاول تفسير نشــأة اللغة الانســانية**). وقد أشار (**سوســور**) إلى هذا الأمرِ بصفته **أحــدَ** اعتراضين قد يردانِ على مبــدأ الاعتباطيّة، أي: (**الكلــمات الموحية**). **وثانيها** ألفاظُ التعجبِ التي توحي أصواتُها بمعانيها، لكنَّه ذكر أنَّها ليســا دليلاً على بُطلانِ الاعتباطيّة. فالأولى أقلُّ كثيراً مما نعتقد، وهي أيضاً كما يذكر الباحثون تختلف من لغةٍ إلى أخرى، فالديك يصيحُ مثلاً في الانكليزيــة (كوكوكا) وفي الألمانية (كيكيركي)، والثانيــة تعابيرٌ تلقائيّةٌ تمليها على المُتكلم القــوى الطبيعيّة، ومن هنا يكونُ لها أهميةٌ

ثانويّة (سوسور، 1988، ينظر: 88–89)، (بونتنج، 2033، ينظر: 36)، (عبد التواب، 1997، ينظر: 112، 109–124).

وربما يفسرُ هــذا أنَّ أكثرَ أهلِ النَّظرِ من العربِ كما يقــول (**ابن جني**): «على أنَّ أصلَ اللّغة إنَّــما هو تواضعٌ واصطلاح، لا وحيٌ وتوقيف» (ابن جني، 2006: 72). وهــو ما يوضحُه بقوله: «وذلك أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ أصلَ اللّغة لا بدَّ فيه من المواضعة قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعداً فيحتاجونَ إلى الإبانةِ عن الأشياء المعلومات، فيصفوا لكل واحدٍ منها سمةً ولفظاً، إذا ذكر عرفَ به مُسماه ليمتازَ به من غيره، وليغني بذكره عن إحضارِه الى مرآةِ العين، فيكون ذلك أقربَ وأخفَّ وأسهلَ مــن تكُلفِ إحضارِه، لبلوغِ الغرضِ في إبانة حالِه، بل قد يحتاجُ في كثيرٍ من الأحوالِ إلى ذكرِ ما لا يمكنُ إحضارُه ولا إدنــاؤُه كالفاني وحالِ اجتماعِ الضدين على المُحالِ الواحد كيف يكونُ ذلك لو جاز، وغير ذلك مما هو جارٍ في الاستحالةِ ولبعدِ مجراه. فكأنَّهم جاؤا إلى واحدٍ من بني آدمَ فأومؤا إليه وقالوا: إنسان إنسان. فأيُّ وقتٍ سُمع هذا اللفظ عُلِمَ أنَّ المرادَ به هذا الضربُ من المخلوق، وإن أرادوا سِــمةَ عينِه أو يدِه أشــاروا إلى ذلكَ فقالــوا: يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلــك» (ابن جني، 2006: 74–75). ثم بعد ذلك – كما يقول ابن جني – لك «أن تنقلَ هذه المواضعةَ إلى غيرِها فتقول: الذي اسمُهُ انسانٌ فليُجعَل مكانَه (مرد) والذي اسمه (رأس) فليجعل مكانه (سر) وعلى هذا بقية الكلام» (ابن جني، 2006: 75).

ومن الممكنِ كما يرى أن تَخفى أســبابُ التســميةِ علينا لبعدِها في الزمن عنا فهو يقول: «ألا ترى إلى قول ســيبويه: (أو لعل الأول وصل إليه علمٌ لم يصل إلى الآخر) يعني أن يكونَ الأولُ الحاضرُ شــاهدَ الحالِ فعرفَ الســبب الــذي له ومن أجلِه ما وقعت عليه التسمية. والآخر لبعدِه عن الحالِ لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى

قولِهم للإنســان إذا رفع صوتُه: قد (رفع عقيرته) فلو ذهبتَ تشتقُّ هذا بأن تجمعَ بين معنى الصوتِ وبين معنى (ع ق ر) لبعُدَ عنك وتعسـفت. وأصله أنَّ رجلاً قُطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثـم صرخَ بأرفع صوته، فقال الناس رفعَ عقيرتَه» (ابن جني، 2006: 88–98).

وفي كلام (**ابــن جني**) ما يكفي مــن الموضوعيّةِ والمنطقيّةِ فيــما يخصُّ عدَّ اللغةِ تواضُعاً واصطلاحــاً، ماعدا أنَّه في جُزءٍ منهُ يوحي مرةً أخــرى بأنَّ اللَّغةَ هي مجردُ عمليةِ تســميةٍ للأشياء، والمســألةُ كما تقدمَ أعقدُ من ذلك بكثيرٍ، كما أنَّ الاصطلاحَ الاعتباطــيَّ لا يعني أنَّ أمرَ اختيارِ الدال متروكٌ للمتكلمِ كُليّاً، إذ لا يســتطيعُ الفردُ أن يغيرَ العلامةَ أو الإشــارةَ اللّغويةَ بعد أن تستقرَّ هذه العلامةُ في المجتمعِ اللغويّ. ومعنــى (**الاعتباطيّة**) بصورتِه الدقيقة التي نصفُ بها العلامــةَ اللّغوية اليوم أنَّها لا ترتبــطُ بدافع، أي: ليس هناك صلةٌ طبيعيّةٌ تربطُ الــدالَ بالمدلول، أو تجعلُ من هذا الدالِ صالحاً دون غيرِه لمدلولٍ مُعَينٍ (سوسور، 1988، ينظر: 87–88، و 90–97).

وهذه المسألة عبر عنها بصراحة **عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)** عندما قال: «إنَّ (نظمَ الحروفِ) هــو تواليها في النطقِ، وليس نظمُها بمقتضًى عن معنى، ولا الناظمُ لها بمقتفٍ في ذلك رســماً من العقلِ اقتضى أن يتحــرى في نظمِه لها ما تحراه. فلو أنَّ واضعَ اللغة كان قد قال (ربضَ) مكان (ضربَ) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فســاد» (الجرجاني، 1992: 49). مع التحفظ على مصطلح (**واضع**) الذي ذكره (**عبد القاهر**) الذي قد يوحي بمفهوم خاطئ كما سبق.

وقــد ذكر (**ابــن جني**) في حديثه عــن اللغة أنَّــه «لا بدَّ أن يكونَ وقــعَ في أولِ الأمــرِ بعضُها، ثم احتيجَ فيــما بعد إلى الزيادةِ عليه لحضورِ الداعــي إليه، فزيدَ فيها شيئاً فشــيئاً. إلا أنَّه على قياسِ ما كان ســبَقَ منها في حروفِه وتأليفِه، وإعرابِه المُبينِ

عــن معانيه، لا يخالفُ الثاني الأولَ ولا الثالثُ الثــانيَ، كذلك مُتصلاً متتابعاً» (ابن جني، 2006: 325–326). وهذه المســألةُ توضُحها طبيعةُ الحياةِ الواقعيّةِ، وتجاربِ العيشِ، وتطوراتِ الزمنِ الــذي تتعاقبُ فيه التفاصيلُ، وتتزايد فيه متطلبات الحياة ومستلزماتها ومستجداتها بتطورِ الحضارةِ ونمطِ العيشِ نفسِه.

وعبارةُ (وقَعَ في أولِ الأمرِ بعضُها) التي اســتعملَها هنا (**ابن جني**) عبارةٌ مناسبة جداً، وهي أفضلُ من مصطلحِ (**وضع**) أو (**واضع**) لعدمِ إمكانِ تحديدِ واضعٍ معين، واستحالةِ نســبةِ كلمةٍ ما إليه، لكن ثمةَ تطوراتٌ وتغيراتٌ يلقي الزمنُ بظلالِه على اللغة فيها، ولا ســيَّما ما يخصُّ معانيَ الكلماتِ التي قد تتغيرُ فينتابُها النقلُ أو التعميمُ أو التخصيصُ أو الاطــلاقُ أو التقييد، وربما أصبحَ المجازُ آخرَ الأمرِ حقيقةً بعد أن كانَ مجازاً على ســبيل المثال، وهذا أحد وســائل تطور اللّغةِ ونُمُوِها التي تستوعبُ من خلالِها مســتجداتِ الزمنِ والحياةِ، وهو أيضاً أحــدُ الأمورِ التي تجعلُنا نعترضُ على مصطلحِ (**الوضع**) و(**الواضع**) الذي ألِفَهُ العرب، ونكتفي بالإشارةِ إلى العَلاقةِ الاعتباطيّةِ بين طَرَفيّ العلامةِ على نحوٍ مما هو شائعٌ اليوم في دراسة العلاماتِ اللّغوية.

ومع كُلِّ ما تقدمَ تبقى المســألةُ أعقدَ بكثيرٍ مما تبدو عليه، فالمســألةُ أكثرُ من مجردِ وجودِ مسمياتٍ، فالجانبُ القواعديُّ المُعقَدُ للغةِ وطبيعتِه المُنتظِمةِ تبينُ أنَّ اللّغةَ على نحوٍ عام وطبيعةَ الاســتعمالِ الذي يحكُمُها والعُرفَ والقوانينَ التي تنتظمُ بموجبِها أصنافُها القواعديّةُ تبينُ أنَّ فهمَ اللّغةِ ومحاولةِ تصنيفِها دراســيّاً وعلميّاً تُعَدُّ مســألةً صعبــةً بحدِّ ذاتِها، وتحتاجُ إلى تذليلِ عَقَباتٍ كثيرةٍ أيسرُها صعبٌ، وهذا ما يمكنُ أن نلمحَــه في تحليلِ الكلمةِ وتحديدِ مفهومِها علميّاً على ســبيلِ المثال، أو في غيرِها من القضايا اللغويّة الأخرى، وهي كالآتي:

أولاً: مفهومُ الكلمةِ وتعريفها عند العرب في ضوءِ التحليلِ العلاماتيّ اللسانيّ

يُعَدُّ هذا الموضوعَ من أبرزِ الموضوعاتِ التي تُدرَسُ تحتَ عنوانِ العلامةِ اللغويّةِ، ودراستُه وثيقةُ الصلةِ بالأبحاثِ البنيويّةِ وتطوراتِها سواءً أكانت البنيويةَ الأوربيّةَ متمثلةً برائدِها (**سوسور**)، أم الأمريكيّةَ التوزيعيّةَ متمثلةً بزعيمِها (**بلومفيلد**). وكلُّ مدرسةٍ من هذه المدارسِ كانَ لها دورٌ مميزٌ وإسهامٌ على قَدَرٍ من الأهميّةِ في مجالِ دراسةِ العلاماتِ وتصنيفِها.

ومن أبرزِ ما ذكره (**سوسور**) في هذا الشأنِ فيما يخصُّ طبيعةَ العلامةِ اللّغويةِ ودراستِها هو تحديدُه للصفتينِ الرئيستينِ اللتينِ تُميزانِ العَلامةَ اللّغويةَ:

الأولى: العَلاقةُ الاعتباطيّةُ بين طرفيّ العلامة: **الدال/ المدلول**، أي: عدمُ وجودِ سببٍ منطقيٍّ أو عقليٍّ يجعلُ من دالٍّ ما صالحاً دونَ غيرِه لمدلولٍ معينٍ، وإنَّما المسألةُ عرفيّةٌ توافقيّةٌ بحتة.

الثانية: تتمثلُ بالطبيعةِ الخطيّةِ للعلامةِ اللّغوية، ويذكرُ (**سوسور**) أنَّ علماءَ اللّغةِ قد أهملوا هذا الجانبَ ربما لأنَّهم وجدوه بسيطاً، لكنَّه أساسيّ له نتائجُ لا تحصى، وهو مبدأٌ يَعتمِدُ عليه عملُ اللّغةِ بأكملِه (سوسور، 1988، ينظر: 89).

إذ يختلفُ (**الدال السمعي**) الذي تقومُ عليه اللّغةُ عن (**الدالِّ البصريّ**) في كونِ «الدالِّ البصريّ (كإشاراتِ المِلاحةِ مثلاً) يوفرُ إمكانيّةَ قيامِ مجموعاتٍ على عدَّةِ أبعادٍ في آنٍ واحد، في حين أنَّ الدالَ السمعيَّ له بعدٌ واحدٌ فقط وهو البعدُ الزمنيّ، وعناصرُ الدالِّ السمعيِّ تظهرُ على التعاقُبِ فهي تؤلفُ سلسلة، وتتضحُ هذه الخاصيّة عندما نُعبِرُ عن الدالِّ كتابةً، فيحِلُّ الخَطُّ المكانيّ لعلاماتِ الكتابةِ محلَّ التعاقُبِ الزمنيّ» (سوسور، 1988: 89).

وكما يقول (**سوسور**): «قد لا تكونُ الطبيعةُ الخطيّةُ للدالِّ واضحةً، فعندما أشدُ على مقطعٍ ما يبدو كأنَّني أركزُ أكثرَ من عنصرٍ واحدٍ في نقطةٍ واحدة، ولكن هذا نوعٌ من الوهم، فالمقطعُ والركزةُ يؤلفانِ عمليّةً صوتيّةً واحدةً فقط، وليس في هذه العمليّةِ ثنائيّة، بل تقابلاتٌ مختلفةٌ بين ما تقدمَ وتأخر» (سوسور، 1988: 89). أمّا البنيويّة الامريكيّة فأبرزُ إسهاماتِها فيما يخصُّ دراسةَ العلامةَ اللّغوية ووصفها يتمثل «في إدراكِ المواقعِ التي يمكنُ أن يردَ فيها شكلٌ ما، وفي فصلِ الأشكالِ والمواقعِ عن بعضِها البعض. وتبعاً لذلك فإنَّ أهمَ منهجٍ للعثورِ على وحداتٍ لغويّةٍ هو تحليلُ أوجهِ الاطّرادِ لتوزيعِ الوحداتِ في المنطوقِ (**التوزيعات**)...» (بارتشيت، 2004: 218).

وقد استعملَ (**بلومفيلد**) في الفصلِ العاشرِ من كتابه (**اللّغة**) مفهومَ (**المكون المباشر**) في وصفِه اللّغويّ. ويُستكمَلُ التحليلُ في ضوءِ هذا المفهومِ انطلاقاً من النحوِ حتى المورفولوجيا، ويشتملُ على كُلِّ الوحداتِ الحاملةِ للمعنى القابلةِ للتجزئة، وهو النهجُ الذي وسِعَه أتباعُه فيما بعد وعُرِفَ باسمِ التوزيعيّة (بارتشيت، 2004، ينظر: 219).

فكلُّ شكلٍ مركبٍ في ضوءِ تصورِ (**بلومفيلد**) مبنيّ من مورفيماتٍ (**مكونات أساسية نهائية**) كما في جملة: **Poor John run a way** (جون المسكين يفر) التي تتكونُ من خمسةِ مورفيماتٍ هي: **poor –John run –a– way**، لكن تحليلُ الجملةِ السابقةِ بهذه الطريقةِ من خلالِ تحديد (**مكوناتِها الأساسيّة**) يعني فُقدَانَ (**البِنية**) وهو ما يتجنبُه (**بلومفيلد**) بعمليّةٍ تدريجيّةٍ هي التحليلُ إلى (**المكونات المباشرة**) ويتمُّ بموجبِها تحليلُ الجملةِ السابقةِ إلى:

Poor John+run a way

وبعد ذلك يتم تحليل (**poor John**) إلى: **poor+John**

و (**run a way**) إلى **run+ a way**

وبعد ذلك (**a way**) إلى **a+way**

وبذلك نصلُ إلى المكوناتِ الأساسيّةِ النهائيّةِ، لكن ذلك يكونُ في نهايةِ التحليلِ وليس بدايتَه (بارتشيت، 2004، ينظر: 219).

وتعدُّ محاولةَ إيجادِ تعريفٍ لغويّ ملائمٍ لـ (**الكلمة**) وتحديدِ مفهومِها بدقةٍ فضلاً عن مقارنتِها بالمورفيم (**Morpheme**) من أبرزِ المباحثِ التي تذكرُ بهذا الشأنِ، مع ملاحظةِ أنَّ المفاهيمَ الواجبُ تحديدُها هنا يجب أن تكونَ صالحةً لأيّةِ لغةٍ كانت، ولا تصدقُ على لغةٍ محددةٍ دونَ أخرى (بالمر، 1988، 40–46). وإذا أردنا مقارنةَ كلٍّ ذلك بما بحثَه العربُ علينا أن نبدأَ أولاً من تعريفِ العربِ للكلمة، وهم يكادونَ يُجمعون على تعريفٍ واحدٍ بمصطلحاتٍ واحدة، اذ يعرفونَها بأنَّها: (**قول مفرد**) ينظر مثلًا: (بهاء الدين: 1/ 15)، (ابن هشام، 2008: 1/ 13–14)، (ابن يعيش، 2001: 1/ 71).

والمراد بالقولِ عندهم: اللفظُ المفيدُ الموضوعُ لمعنى.

والمرادُ بالمفردِ: ما لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه فـ (ض ر ب) من (ضرب) لا يدلُّ جزؤُها على جُزءِ معناها على العكسِ من (الرجل) التي تدل (ال) فيها على التعريف، ومن (ضربوا) التي تدلُّ فيها (الواو) على المُسندِ اليه (ابن يعيش، 2001، ينظر، 1/ 17)، (ابن جني، 2006، ينظر: 49، 60، 57).

ويعني هذا أنَّ اللفظَ بوصفِه مجموعةً من الحروفِ المنطوقةِ معاً قد يكونُ مؤلفاً من كلمتين أو أكثرَ وإن كان من جهةِ النطقِ كلمةً واحدة، كما في (الرجل) التي تتألف بناءً على هذا من كلمتين (ال) التعريف و(رجل) المعرف. وكذلك الحرفُ الواحدُ

قد يكونُ كلمةً إذا كان بإزاءِ معنى، كما في قولهم (ضربا) و (ضربوا)، فالألفُ والواو كلمتانِ مستقلتانِ تدلانِ على المُسندِ اليه، وهذا هو السببُ الذي جعلَهم يقولونَ في تعريف الكلمةِ ما كان يقولُه الشريف الرَّضى (ت 646 هـ) وهو أنَّها: (قولٌ مفرد) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 1/ 71).

ويشير الرَّضي إلى بعضِ الأمثلةِ التي قد تعدُّ متناقضةً مع المبدأِ السابقِ فـ «مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعالِ المضارعةِ جزءُ لفظِ كُلِّ واحدٍ منها يدلُّ على جزءِ معناه، إذ (الواو) تدل على الجمعيّة، والألف على التثنية، و(الياء) على النِسبة، وحروفُ المضارعةِ على معنى في المضارعِ وعلى حالِ الفاعل أيضاً» (الأستربادي، 2006: 1/ 19).

وكذلك «تاء التأنيثِ في (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألِف التأنيثِ، فيجبُ أن يكونَ كلَّ واحدٍ منها مركباً، وكذا المعنى فلا يكونُ كلمةً بل كلمتين» (الأستربادي، 2006: 1/ 19).

والجوابُ من وجهةِ نظرِه على هذه الأمثلةِ أنَّ جميعَ ما سبق «كلمتانِ صارتا من شدةِ الامتزاجِ ككلمةٍ واحدةٍ فأعربَ المركبُ إعرابَ الكلمة، وذلك لعدم استقلالِ الحروفِ المتصلةِ في الكلمِ المذكورِ، وكذلك الحركات الإعرابيّة، ولمعاملتِها معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ سُكِنَ أولُ أجزاء الفعل في المضارع، وغُيِّرَ الاسمُ المنسوبُ إليه نحو: نميريّ وعلويّ ورشويّ ونحو ذلك، فتغيرت بالحرفينِ بنيةُ المنسوبِ إليه والمضارعِ وصارتا من تمامِ بنيةِ الكلمة. وأمَّا سكونُ لامِ الكلمةِ بلحوقِ التاءِ في نحو (ضربت) فلا يوجب تغييرَ البنيةِ، إذ لا تعتبرُ حركةُ اللام وسكونها في البنية» (الأستربادي، 2006، 1/ 19)[1].

(1) ومن المفيد أن يذكر أن النحويين اليونانيين القدماء قد حددوا علامات دالة على الاعراب، إذ تضيف

وفيما يخصُّ دلالةَ الصيغةِ الصرفيّةِ يقولُ الرّضي: «أمَّا الفعل الماضي نحو (ضرب) ففيه نظرٌ لأنَّه كلمــةٌ بلا خلاف، مع أنَّ الحدثَ مدلولُ حروفِه المُرتبة، والإخبار عن حصولِ ذلك الحدثِ في الزمن الماضي مدلول وزنِه الطارئ على حروفِه، والوزن جزءُ اللفــظِ، إذ هو عبارةٌ عن عددِ الحروفِ مع مجموعِ الحركاتِ والســكناتِ الموضوعةِ وضعاً معيناً. والحركاتُ مما يتلفظُ به فهو إذن كلمةٌ مركبةٌ من جزأين يدلُّ كلُّ واحدٍ منها على جزءِ معناه. وكذا نحو (أُسْد) في جمع (أَسَد)، وكذا المصغر، ونحو (رجال) و (مســاجد) ونحو (ضارب) و (مَضرب)؛ لأنَّ الدالَّ على معنى التصغيرِ والجمعِ والفاعلِ والمفعولِ والآلةِ في الأمثلةِ المذكورةِ هو الحركاتُ الطارئةُ مع الحرفِ الزائدِ، ولا يصح أن ندعيَ هاهنا أنَّ الوزنَ الطارئ كلمةٌ صارت بالتركيبِ كجزءِ كلمةٍ كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعيَ في الحركات الإعرابيّة» (الأستربادي، 2006: 1/ 19–20).

فالاعتراضُ بهذه الكلم كما يقول الرّضي «اعتراضٌ واردٌ إلا أن يُقيَدَ تفسيرُ **(اللفظ المركب)** فنقول: هو ما يدلُّ جزؤُهُ على جزءِ معناه وأحد الجزأين متعقبٌ للآخر، وفي هذه الكَلِم المذكورة الجزآنِ مسموعانِ معا» (الأستربادي، 2006: 1/ 20).

وهنا نضعُ خطاً تحتَ قولِ الرّضي الســابق الذي يشــترطُ فيــه أن يكونَ (أحد الجزأيــن متعقب للآخر)، وأن لا يُنطَــقَ بهما معاً، لأنَّه وثيقُ الصلةِ بالسِّــمةِ الثانيةِ للعلامةِ اللّغويةِ وهي **(الطبيعــة الخطيّة)**. وعلى ما يبدو أنَّه كان قريباً جداً من اثباتِها صراحةً بصفتِها سمةً ملازمةً للعلامةِ اللّغويةِ مع سمة **(الاعتباطيّة)**، لكنَّه لسببٍ ما ترددَ في ذلك مقيداً كلامَه بـ **(إلا)** على نحوٍ نستشفُ منه أنَّه لم يكن واثقاً تماماً من أمرِ هذا القيدِ أو (الشرط) وإن تنبه له، وهو أمرٌ يســتحق أن يُمدَحَ عليه ولا ســيَّما أنِّي لم

هذه العلامات دائــماً معنًى جديداً (إيكو، 2007، ينظر: 58)، (بــاي، 1998، ينظر: 55)، (بالمر، 1988، 40–41).

أجد غيرَه من اللغويين العرب ممن سبقوه أو عاصروه أو جاؤوا بعده يشيرُ إليه ولو مجرد إشارة، وبهذا لا يطالُ التردُدُ (**الاعتباطيّة**) وحدَها التي أشار إليها غيرُ واحدٍ من العربِ، وإنَّما يشملُ (**الطبيعة الخطيّة**) أيضاً التي ألمحَ إليها الرّضي.

وقد تقدم الحديث عن إشارةِ (**سوسور**) إلى عدمِ تنبهِ كثيرٍ من الدارسين إلى أهميةِ هذه السمةِ (**الخطيّة**) مع أنَّ لها نتائجَ أساسيّةَ لا تحصى، لذلك لم يتوقفوا عندَها طويلاً أو يركزوا عليها، مع كونِها هي و(**الاعتباطيّة**) سمتانِ مميزتانِ للعلامةِ اللّغوية. ومن المؤسفِ أنَّ الرّضي قد مرَّ بها مُروراً عابراً، إذ لو أمعنَ النظرَ فيها وأطالَ التوقفَ عندَها لربما شهدنا نقاشاً صرفيّاً مختلفاً وحديثاً مُفصَّلاً عن القضايا المتعلقةِ بما يُسمى اليوم بـ (**الفونيم**) منذُ وقتٍ مُبكرٍ جداً.

وإذا عدنا مرةً أخرى إلى تعريفِ الكلمةِ عندَ العرب: الذي هو (**قولٌ مفرد**)، والذي يعني عندَهم (ما لايدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه)، لنسألَ عن جدوى الأساسِ المعنويّ الذي بُني عليه هذا التعريف الذي لم يتخذ طابعاً شكلياً؟ وإلى أي مدًى يمكنُ أن يكونَ دقيقاً؟؟

فسنجدُ أنَّ نتائجَ البحثِ اللسانيّ تُشيرُ إلى مشكلاتٍ عدَّة يمكنُ أن تواجهَنا بقوةٍ في حالِ اعتُمِدَ المعنى أساساً للتعريفِ وليس الشكل، من أبرزِها «أنَّه لا يوجدُ لكلِ الكلماتِ ذاتُ النوعِ من المعنى الموجودِ في الكلماتِ الأخرى، إذ يبدو لبعضِها معنىً قليلاً أو لا معنًى أبداً» (بالمر، 1985: 40).

فالكلمات الوظيفيّة مثل: أن، حتى، في، إلى، ال.. إلخ لها معنًى داخلَ اللّغةِ فقط ولا تشيرُ إلى شيءٍ خارجَ اللّغة، ولا يمكنُ فهمُ معناها إلا من خلالِ علاقتِها بالكلماتِ الأخرى، بل بالجملةِ بأكملِها. فهي كلماتٌ قواعديّةٌ لها معنًى قواعديٌّ فقط، ولهذا ميَّزَ النحويُّ الإنكليزيّ (**هنري سويت1891**) بين الكلماتِ التامَّةِ

(**Full words**) مثل: شجرة ويغني وزورق، والكلماتِ الشكليّةِ القواعديّةِ (**Form words**) كالأمثلةِ السابقة. وبما أنَّ المعنى يتضمنُ الاختيارَ كما يقال يمكنُنا أن نلاحظ في جملة (الأولادُ يحبونَ أن يلعَبوا) سهولةَ تحديدِ معنى: أولاد، يحب، يلعب، وإمكانيّةَ استبدالِها بغيرِها من الكلمات مثل: بنات، يكره، يتشاجر، وهو ما يُعَدُّ غيرَ ممكنٍ مع (أن)، بل من الممكنِ تماماً التنبؤُ بها في هذا السياق، وبذلك لا يكونُ لها معنىً على الإطلاق (بالمر، 1985، ينظر: 40). وقد استعملَ (**ارسطو**) قديماً لمثلِ هذه الكلماتِ تسميةَ (**روابط**) التي تتطابقُ تقريباً مع الحروفِ والجملِ ومجموعةٍ من الأدواتِ والظروفِ وكلِّ (**علامة**) يكونُ فيها المدلولُ غيرَ مستقلٍ، ويتمُّ الكشفُ عنه من خلالِ السياق. وأشارَ (**الرواقيونَ**) إلى مثلِ هذه الملاحظاتِ أيضاً، ومن بعدِهم نحويو القرونِ الوسطى بشَكلٍ جليّ (إيكو، 2007، ينظر: 57-58).

ولا يمكنُ أن نقولَ إنَّ اللغويينَ العربَ كانوا غافلينَ عن مثلِ هذه الحقائقِ بقدر قولنا إنَّهم لم يستثمروا معرفتَهم بها على نحو دقيقٍ، ولم يعرضوها على نحوٍ ملائمٍ يحددُ طبيعتَها الخاصَّةَ المميزة. فتعريفهم للحرف بأنَّه (ما دلَّ على معنًى في غيرِه) بكلِّ كُتبِ النحوِ العربيّ القديمة يدلُّ على وعيهم بطبيعةِ مثلِ هذه الكلماتِ، وأنَّها لا تملكُ معنىً مستقلاً محدداً خاصَّاً بها خارج سياقاتِ الجُملِ التي وردت فيها. لكنَّهم لم يتوقفوا عند الطبيعةِ الخاصَّةِ لهذه الكلماتِ طويلاً، ربما لعدمِ علاقتِها المباشرةِ بالإعرابِ الذي هو موطنُ عنايتِهم الأساس، وللأغراضِ التعليميّةِ التي ارتبطَ بها الدرسُ اللغويُّ العربيّ؛ لذلك لم يراعوا هذه الحقيقةَ وهم يعرفونَ (**الكلمة**) هذا التعريف الذي لا يمكنُ أن يُعَدَّ جامعاً مانعاً كما يُفتَرَضُ منطقيّاً بأيِّ تعريفٍ يرسمُ حدوداً واضحةً لما يندرجُ تحت مفهومِه وما لا يدخلُ فيه. ولم يتساءل من جاء بعدَهم ممن ردَّدَ قولَهم دون أن يمعنَ النظرَ في الأساسِ الذي اعتمدَه سابقوه في تفسيرِ حقيقةِ المعنى، أو القولِ المفرد الذي يمكنُ أن تتضمنَه مثلُ هذه العلاماتِ القواعديَّةِ التي لا معنى

لها في الحقيقة؟ وهذا كافٍ بحدِّ ذاتِه للطعــنِ بمصداقيةِ هذا التعريف المتوارثِ منذُ قرون، ومن ثمَّ لا يمكنُ اعتمادُه علميّاً تعريفاً للكلمةِ لعدمِ دقته.

لا يتوقفُ الأمرُ بطبيعةِ الحالِ عند هذا الحد، ففي العربيّةِ كما في الإنكليزيّةِ ولغاتٍ أخرى كلــماتٌ لا يمكنُ التنبؤُ بمعناها من خلالِ معنى الكلماتِ نفســه، وإنَّما يجبُ النظرُ فيها إلى مجموعةِ كلماتِ **(الجملةِ)** سويةً، مثل هذه **الجمل العربية**:

- انتقلَ إلى جوارِ ربِّه: ماتَ.
- أفضى الرجلُ إلى امرأتِه: جامَعَها.
- رفَعَ عقيرَتَه: صوتَه.
- نفضَ مِذرَويهِ[1]: جاءَ مُهَدِداً.

ومثلها في الإنكليزية:

Kick the bucket. –(يقضي نَحبَه)

Fly of the handle. – (يفقدُ صَوَابَه)

Spill the beans. – (أخبرَني الحقيقة)

Red herring. –(مُشَوَّش)

و يمكنُ أن نقارنَ هنا بين جملةِ (Spill the beans) وجملة (Spill the coffee) مثلاً التي تعني: سَــكَبَ القهوةَ، وجملةِ (Red herring) وجملة: (Red fish) التي تعني: سَمَكاً أحمر.

ومن الناحيةِ الدلاليّةِ كما يقول **(بالمر)** المصطلحاتُ وحداتٌ فرديّة، لكنَّها ليست

(1) لمذروان: فرعا المنكبين، (ينظر: ابن منظور)، (السيوطي، 2009، 1/ 193).

كذلــك من الناحيةِ القواعديَّة. لذلك لا نضعُ المصطلح (Kick the bucket) مثلاً في صيغةِ الماضي كــما لو كان كلمة واحدة، فلا نقول: (Kick the bucketed)؛ لأنَّ قيامَ هذه الجملِ مقــامَ المفردِ لا يعني أنَّها كلماتٌ مفــردةٌ، أو أنَّها يمكنُ أن تعاملَ كذلك (بالمر، 1958: 44-45).

ومع كونِ الجُمَلِ الســابقةِ تتألفُ من مجموعةٍ من الكلماتِ المعجميَّةِ، إلا أنَّها تدلُّ على المعاني المذكورةِ بمجموعِها، ولا تدلُّ كلُّ كلمةٍ منها على جزءِ المعنى، وهنا نكونُ مرةً أخرى في تناقضٍ مع ما يفترضه التعريفُ العربيِّ للكلمة.

يمكنُنــا أن نلاحظَ أيضاً أنَّ معنى الكلمةِ يتخذُ طابعاً مُغَايراً عند انتظامِها بعلاقَةٍ قواعديَّةٍ أو ســياقيَّةٍ مع كلماتٍ أخرى، وهو ما يعبرُ عنه **(بالمر)** بقوله: «إنَّ التقســيمَ الدلاليَّ يطغى على تقســيمِ الكلِمة» (بالمر، 1985، ينظر: 45). وهو ما يمكنُ أن نراه في مثلِ العباراتِ الآتية:

- مُدَخِنٌ ثقيلٌ Heavy smoker.

- مُغَنٍ جَيِّدٍ.Good singer

وكلُّ واحدةٍ منهما لا تعني في العربيَّةِ ولا الإنكليزيَّة:

مدخن + ثقيل (جسمُه ثقيل)

مغني + جيد (خُلُقُه جيِّد)

والمعنى الصحيح كما هو واضح:

- يُدَخِنُ كثيراً.

- يُحسِنُ الغناءَ (بالمر، 1985، ينظر: 45).

ومثلُ هذه العباراتِ لها نظائرٌ كثيرةٌ في اللّغةِ العربيَّةِ منها:

– رجلٌ ثَقيل: التي قد يُراد بها مسؤولٌ أو موظفٌ بمرتبةٍ عالية.

– وامرأةٌ رفيعةُ المستوى: أي: ذاتُ منزلةٍ اجتماعيَّةٍ راقيةٍ ومميزة...إلخ من الجمل المشابهة التي قد لا تخلو منها لغاتٌ كثيرة.

وإذا أصررنا على تقسيمٍ يحافظُ على التوازي بين الشكلِ والمعنى كما يقول (**بالمر**): فكلا العبارتين لا يمكنُ تقسيمها إلى: مُدخِنٍ وثقيلٍ من جهة، و مُغنٍ وجيدٍ من جهةٍ أخرى. وإنَّما سيكونُ اسمُ الفاعلِ والفعلُ من جهة + النعت من الجهة الأخرى:

Heavy smok– + er

Good sing– + – er

ويمكنُ حلُّ المسألةِ من وجهةِ نظرِه أيضاً بلغة البنيةِ العميقةِ التي ستسمحُ بتقريرِ معنى (**مدخن ثقيل**) على أنَّها (**س**) يدخنُ كثيراً (بالمر، 1985، ينظر: 45).

أمَّا في اللّغة العربيَّـةِ فلا يمكنُ حلُّها إلا بهذه الطريقة، إذ يمكنُ أن تكونَ الجملةُ السابقةُ قد تولدت من البنيةِ العميقة:

(س) يدخن كثيراً + دخان ثقيل

وبعد إجراءِ التحويلاتِ الاختياريةِ والإجباريةِ، وبعد أن يضفي المستوى الصوتيِّ مكوناتِه عليها – بناءً على مصطلحاتِ تشومسكي – تصبحُ البنيةُ السطحيةُ الجاهزةُ للنطقِ هي: مدخن ثقيل.

وهذه المسألةُ بالذات تؤكدُ الصلةَ الوثيقةَ بين نظريةِ النحو والمعنى، وأنَّ المعنى لا بُدَّ أن يكونَ جزءاً من أيةِ نظريةٍ نحويةٍ على نحوٍ مما افترضَه (**تشومسكي**) في أنموذج **1965** (تشومسكي، 1985، ينظر: 185–199).

هناك أيضاً كلـــماتٌ يمكنُ تقريرِ معناهـــا من معنى أجزائِها مثـــل: (طالبات)، (مدرسون): أشـــخاصٌ إناثٌ يقمن بالدراسة، أشخاصٌ ذكورٌ يقومونَ بالتدريس. وهو ما لا يمكُن مع كلماتٍ أخرى تُســـمى كلماتٍ معتمة مثل: (فأس) و(قاموس)، ومن هنا ميَّزَ (**أولمان 1962**) بين نوعين من الكلمات: (**الكلمات الشـــفافة والكلمات المعتمة**) (بالمر، 1985، ينظر: 44).

وقد يتغـــيرُ أيضاً عددُ الوحداتِ الدلاليةِ التي نســـتطيعُ تمييزَهـــا ضمنَ الكلمةِ الواحدة، فإذا وُجِدَ في اللّغةِ كلماتٌ مثل: أسد/ لبوة – كبش/ نعجة – ثور/ بقرة

فيمكـــنُ أن تقودَنا إلى تعريف (ثور) مثلاً: بأنَّـــه (حيوان بقري بالغ ذكر)، وبقرة (حيوان بقري بالـــغ أنثى)، لكن هناك حالاتٌ لا نجدُ فيهـــا مثل هذه الأزواجِ من الكلماتِ كما هو الحال مع (الزرافة) و(الفيل). ومن هنا لا يمكنُ أن نقول في تعريف كلٍّ واحـــدٍ منها ما قلناهُ في التعريفين الســـابقين، وعلينا أن نقـــولَ في العربيَّةِ كما في الإنكليزيَّةِ للتمييز بينهما: ذكر الفيل (bull elephant) وأنثى الفيل (cow elephant)، وذكر الزرافة (male giraffe) وأنثى الزرافة (female giraffe) وهذه المسألةُ مرتبطةٌ بتمييز (**أولمان**) المتقدم (بالمر، 1985، ينظر: 43–44).

واختلافُ الوحـــداتِ الدلاليةِ التي يمكنُ تمييزُها من كلمةٍ إلى أخرى يكشـــف إشـــكالاً آخرَ في اتخاذِ المعنى مِعياراً في التعريفِ، فكيفَ يمكنُ أن نفهمَ بناءً على هذا الأســـاسِ عبارةَ (ما لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه) التي اعتمدَها العربُ في تعريفِهم السابقِ للكلمة.

ويمكن أن نقفَ في العربيَّةِ عندَ تعبيراتٍ مثل: حيصَ بيصَ (الورطةُ أو المشـــكلةُ التي يصعُبُ التخلصُ منها)، و الخازَباز (اســـم من أســـماء القـــط)، اللتين تبدوان مؤلفتين من كلمتينِ عند النظرِ فيهما لأولِ مرة، لكنَّ تدقيقَ معناهما يشـــيرُ إلى أنَّ كلاً

منهـــما كلمةٌ واحدة. وهو ما قد لا يدركُه من لا يعرفُ هاتينِ الكلمتينِ الغريبتينِ ولا سـيَّما (الخازباز) التي يُذكر أيضاً أنَّها اســمٌ لداءٍ يأخُذُ الإبلَ في حلوقِها، ولنوعٍ من النباتِ كذلك (السيوطي، 2009، 1/ 96).

ومن لطيفِ ما يذكرُ أنَّ هناكَ عناصرَ ضمنَ كلماتٍ ليست قواعديَّةً ليس لها أيضاً معنى، أو حتى قليل مــن المعنى، مثل (cran) مــن (cranberry) التي تعني (توت بري)، وهي حالةٌ كان **(بلومفيد)** مهتماً بها بصورةٍ خاصَّةٍ فيما يتعلقُ بدراســةِ المعنى (بالمر، 1985، ينظر: 42).

وكل ما سبقَ يأخذُنا إلى نتيجةٍ واحدةٍ، وهي أنَّ الطبيعةَ المتغيرةَ للمعنى غيرَ الثابتة لا يمكنُ أن تُتخذَ أساساً لتعريفِ الكلمة.

كذلــك لا يمكنُ مع هذا الحالِ أن نعدَّ **(الكلمــة)** الوحدةَ الطبيعيةَ لعلم الدلالة أيضاً، مهما كانت مفيدةً لواضعِ القاموسِ، ولهذا الســببِ يقول **(بازل)**: (إنَّ البحثَ عن وحدةٍ دلاليةٍ ضمنِ حدودِ الكلمةِ لمجردِ أنَّ هذه الحدودَ أوضحُ من غيرِها يشبه البحثَ عن كُرةٍ في حقلٍ لمجردِ أنَّ الدغلَ خارجَه لا يصلحُ لمثلِ هذا البحث). ولأنَّنا لا يمكنُنا أن نســتمرَّ دونَ نوعٍ ما من الوحدةِ المفرديــةِ – كما يقول **(بالمر)** – يبدو أنَّ الوحــدةَ المعجميَّةَ أو المفردةَ أو المفرديم – أيَّاً كان ما نســميها بهِ في مُقابل المصطلحِ الإنكليــزيّ **(Lexeme)**– هي أوضــحُ هذه الأنواع حتى إن كان تعريفُه عشــوائياً أحيانــاً، ولم يكن بالإمكانِ دائماً أو كُليَّاً التنبؤُ بمعنــى مجاميعِ الكلِماتِ من المفرداتِ **(المفرديات)** الموجودةِ في هذه المجموعات (بالمر، 1985، ينظر: 45–46).

ثانياً: المعيار الشكليّ وتعريف الكلمة

إذا كانَ تعريفُ الكلمةِ انطلاقاً من المعنى يثيرُ مُشكِلاتٍ كثيرةً لا يمكنُ أن نجدَ لها حلولاً واضحةً، وتســاؤلاتٍ لا يمكنُ الإجابةُ عنها، فهل من الممكنِ اعتمادُ تعريفٍ

شكليٍّ للكلمةِ بعيداً عن معضلاتِ المعنى الكثيرة؟

من الباحثينَ الأجانبِ من اقترحَ تعريفاً شكليّاً على نحوٍ مما فعل (**بلومفيد**) الذي عرَّفَ الكلمةَ بأنَّها الصيغةُ الحرةُ الدنيـــا، أو الصيغةُ الصغرى التي قد تردُ لوحدِها» (بالمر، 1985، ينظر: 41).

وهو تعريفٌ غيرُ حاســـمٍ على ما يبدو لا يخلو من ثغرةٍ؛ لذلك يعلق عليه (**بالمر**) بقولـــه: «لكنَّ هذا كله يعتمدُ على مانعنيه بـــ(وحدها)، إذ أنَّنا لا نقولُ عادةً الـ(و) لوحدِهـــا، إنَّنا قد ننتجُ طبعاً هذه الكلماتِ في جوابٍ لســـؤالٍ مثل: ما الكلمةُ الثانيةُ هنا؟ أو هل قالَ: بل، أم، ال؟ لكن هذا ســـؤالٌ مصطنع، فإنَّنا نتعلمُ أن نتفوه بشكلٍ منفصلٍ فقط تلك العناصر التي تعلمنا أن نعتبرَها كلمات» (بالمر، 1985، ينظر: 41).

وهكذا تكونُ الكلمةُ وحدةً لغويَّةً غيرَ واضحةِ التعريفِ، وإلى حدٍ ما عرفيَّةً بحتةً، تتمثلُ بمعرفةِ الفواصلِ في النصِّ الكتـــابيّ، وإذا كان من الطبيعيّ أنَّ هذه الفواصلَ غيرُ عشوائيةٍ كلية، وهناك أسبابٌ معقولةٌ لتبريرِ التقسيماتِ التي نجريها، وأحدُ هذه الأســـبابِ هو النبر (**Stress**) إذ يبدو أنَّ لكلِّ كلمةٍ نبرةٌ رئيســـةٌ واحدة، وعلى هذا الأســـاس نعد كلمة (blackbird) – الشحرور– كلمةً واحدةً في الإنكليزيَّةِ في حينِ أنَّblack bird (الطائر الأسود) كلمتان. لكنَّ التوافقَ الكاملَ بين الصيغتين المنطوقةِ والمكتوبـــةِ يبقى غيرَ موجودٍ، كما هو الحال مع The White House(البيت الأبيض) و shoeblack (ماســـح الأحذية) و shoe–horn (قرن الحذاء) و shoe polish (صبغ الحذاء) جميعها بنبرةٍ واحدةٍ إلا أنَّ طريقةَ كتابتِها مختلفة، بعضُها يكتبُ متصلاً (كلمة واحدة) وبعضُها على شكلِ كلمتين (بالمر، 1985، ينظر: 40–41).

ومن العربِ المعاصرين من حاولَ أن يقترحَ تعريفاً مبنياً على الشكلِ أيضاً خلافاً للتعريـــف القديمِ مثل الدكتور محمد محمد يونس الذي اقترحَ أن تعرفَ الكلمةُ بأنَّها

«الوحدةُ اللغويَّةُ الصُغرى القابلةُ للتصنيفِ الإعرابيِّ، المكونةُ من مصرفٍ قواعديٍّ مستقلٍ إعرابيًّاً، أو من مصرفٍ معجميٍّ واحدٍ مفردٍ، أو مقترنٍ بمصرفٍ قواعديٍّ أو أكثر» (يونس، 1993: 46).

وبهذا تكـــونُ العناصرُ اللّغوية: (لا) و(إن) و(باء الجر) و(واو العطف) ونحوها (**كلمة**) لأنَّهـــا وحداتٌ –مصرفات بتعبيرِ الدكتور يونس– مســـتقلةٌ إعرابيًّاً؛ ولهذا يقولُ النحاةُ في إعرابِها (لا) حرف نهي أو نفي، و(الباء) حرف جر، بخلاف (ال) في (الرجل)، فإنَّها لا تعدُّ كلمـــةً لأنَّهم لا يفردونها في الإعرابِ؛ لذا هي جزءٌ من كلمة (يونس، 1993، ينظر: 46).

لكنَّ هذا التعريفَ يمكـــنُ الاعتراضُ عليه بأكثرَ من وجـــهٍ أيضاً، فأيُّ تعريفٍ لغويٍّ للكلمةِ يجب أن لا يكونَ منطبقاً على لغةٍ محددةٍ دونَ غيرِها مثل اللغةِ العربيَّةِ، وإنَّما يجبُ أن يكونَ ذا طبيعةٍ عامَّةٍ تصدقُ على اللّغاتِ جميعها، ليكونَ تعريفاً مقبولاً وســـائغاً. والأمثلةُ التـــي تقدمَ ذكرُها تشـــيرُ إلى عدمِ تطابُقِ المنطـــوقِ مع المكتوبِ دائـــماً، وأنَّ هناكَ ما يخرجُ على هذه القاعدةِ كما في الأمثلةِ الســـابقةِ من اللغةِ العربيَّةِ والإنكليزيَّة. أمَّا التصنيفُ الإعرابيِّ فهو خاضعٌ للعُرفِ أيضاً، ولا يمكنُ ضبطُه على نحوٍ مُطَردٍ فـ (ثلاثةَ عشر) على ســـبيلِ المثالِ يُعرَبُ إعرابـــاً واحداً (كلمة واحدة)، وهو عددٌ مبنيٌّ عـــلى فتحِ الجزأين، وقد يأتي كلُّ جزءٍ منهـــما منفرداً، وعندئذٍ يكونُ له إعرابٌ مســـتقلٌ مثل (ثلاثة كتب) و(عشر كرات)، وهكذا أيضاً الأمثلة المشابهة، فكيف يكونُ الجزآن معاً كلمةً واحدةً في تركيـــبٍ، وفي تركيبٍ آخرَ مختلفٍ يعدُّ كلُ واحد منهما كلمةً مســـتقلة. مثلُ هذا أيضاً يمكنُ أن نقولَه في عباراتٍ مثل (شـــاب قرناهـــا) و(حضرموت) و(تأبط شرًّاً)...الخ، مما يعني أنَّ مثلَ هذا التعريفِ لا يقدمُ وصفاً منضبطاً، ولا يخضعُ لمعيارٍ ثابتٍ أو محدد.

وهناك أمثلةٌ أخرى تؤكدُ أنَّ الوصفَ الإعرابيَّ مسألةٌ نتعلمُها، فلا نمنحُ وصفاً إعرابيّاً الا لما تعلمنا مسبقاً أن نعدَّه قسماً مستقلاً قائماً بنفسه (كلمة)؛ ولهذا السبب تُعرَبُ (الواو) في (يكتبون) فاعلاً،أي: إنَّها تأخذُ تصنيفاً إعرابيّاً مستقلاً، وكذلك هي في: يزرعون وزرعوا ويحبوني وحبّوا..إلخ. لكنَّ هذه (الواو) نفسَها ليس لها أيُّ تصنيفٍ إعرابيٍّ في مثل: (قتلوني الحساد) و(جفوني الأخلاء)، وهو ما اصطلحَ عليه بلغةِ (أكلوني البراغيث)، وتعد (الواو) في مثلِ هذه التراكيبِ مجردَ علامةٍ على الجمعِ وليست فاعلاً كما في الأمثلة السابقة، أي مثلها مثل (ال) التعريف في (الرجل)، والتنوين في (رجلٌ).

يُلاحظ أيضاً أنَّ الاقتراحَ الذي يقدمُه الدكتور يونس يعتمدُ فيه كلٌّ من (الكلمة) و(التصنيفِ الإعرابيّ) في تحديدِه على الآخر، أي: يتسمُّ بما يُسمى منطقياً (الدور) وهو عيبٌ كبيرٌ لا يمكنُ أن يُعَدَّ معه تعريفاً صالحاً.

كذلك العُرفُ الإعرابيُّ نفسُه قد يتغيرُ مع تطورِ الدرسِ النحويِّ وإعادةِ ضبط تصنيفاتِه، أو مع اختلافِ منهجِ الدراسين، فقد جرى العرفُ النحويُّ سابقاً على عدِّ الظروفِ أسماءاً، واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وصيغةِ المبالغةِ أسماءاً، وأسماءِ الأفعالِ اسماءاً، والمصادرِ أسماءاً، لكنَّ التصنيفاتِ المعاصرةِ التي تحرَّت ضوابطَ أكثرَ دقةٍ مفيدةً من دراساتٍ لأنحاءٍ لغويَّةٍ مختلفة، تجعلُ كلَّ واحدٍ منها قِسماً مستقلاً بنفسه، ومع كلِّ هذه الإشكالاتِ التي لا ينأى عنها معيارٌ شكليٌّ أو معنويٌّ يبقى الطابعُ العرفيُّ هو سيدُ الموقفِ في تحديدِ (الكلمة).

ثالثاً: الوحدة الصرفيّة عند العرب والتحليل العلاماتي اللسانيّ

تجنباً للإشكالاتِ السابقةِ اقترحَ (**بلومفيد**) أن ننظرَ إلى عنصرٍ أصغرَ من الكلمةِ هو الـ (**Morpheme**) **مورفيم** أو وحدُة المعنى، أو ما يسميه من يُعرِّبُ المصطلحَ من

الدارسين العربِ المحدثين (**الصرفيم**) أو (**المصرف**) (يونس، 1993، ينظر: 45-49).

في كلمــة (معلمون) مثلاً يمكــنُ التمييزُ بين وحدتينِ صرفيتــينِ (**مورفيمين/ مصرفــين**) هما: (معلم – ون)، ويبدو واضحــاً أنَّ لهذينِ العنصرينِ معنيينِ مختلفينِ (معلم + علامة الجمع).

ومــع مزيدٍ من التعمقِ في النظرِ والتحليلِ سرعــانَ ما تبدَّت صعوباتٌ عدَّة على نحوٍ مما نجدُه مثلاً في العربيّةِ في صيغةِ الجمع (كُتب) التي تتألفُ من (كتاب + علامة الجمع)، ومع ذلك لا يمكنُ تجزأتُها بطريقةٍ واضحةٍ إلى جزأين لكلٍّ منهما معناه.

هذه المسألةُ حاولَ أن يتغلبَ عليها (**بلومفيد**) بإعادةِ تعريفِ الكلمةِ بصيغةٍ مختلفةٍ وليــس عن طريق أجزاء الكلمات (**المورفيــمات**)، وبموجبِ هذا التعريفِ لا تكونُ (معلم) و(معلمون) كلمتين مختلفتين، وإنَّما صيغتان لكلمةٍ واحدة: الإفراد والجمع. واللفظة الفنيّة لــ (**الكلمة**) بمفهومِها الأخير هي المفــردةُ أو المفرديم «**Lexeme**، وذلك لأنَّ المفرديات هي التي تهيئُ عادةً العناصرَ القاموسيَّة، إذ ليس هناك مدخلان لكلٍّ من (معلم) و(معلمون) بل مدخلٌ واحدٌ فقط، وهو يشملُ أيضا الفعلَ (يعلّم) والمصدرَ (تعلم)، وهكذا يمكنُنا التحدثُ عن معنى الكلماتِ (المفرديات) بشــكلٍ مســتقلٍ عن العناصرِ القواعديَّةِ مثل علامةِ الجمع. وبدلاً مــن معاملة (معلمون) عــلى أنَّها تتألفُ من (صرفيمان) أو وحدتين صرفيتين (معلم + ون) ســنحللُها على أنَّها المفردة أو المفرديم (معلم) والصنفُ القواعــديُّ للجمع. وبموجبِ هذا الأمرِ سيعرفُ المفرديمُ على أنَّه (**الوحدة القاموسيّة أو المعجميّة**) وبهذا نتجنبُ كُليّاً مشكلةَ تحديدِ العناصرِ المنفصلةِ لـ (كُتب) (بالمر، 1985، ينظر: 41-42).

بهذا التصورِ لمفهومِ المفردةِ المعجميَّةِ يمكنُ تجاوزُ تعســفَ التأويلِ الذي وقعَ فيه اللغويــونَ العربُ، فلا نعدُّ (الرجل) كلمتــين (ال) + (رجل) كما فعلَ الرّضي على

سبيل المثال مبرراً عدمَ إعرابِ كلِّ واحدةٍ منهما على نحوٍ مستقلٍ بأنَّهما صارتا من شدةِ الامتزاجِ كلمةً واحدة، فـ(الرجل) بناءً على هذا التصورِ مؤلفة من المفردة المعجمية (رجل) والصنف أو العنصر القواعدي (ال) التعريف. وهكذا أيضاً سيكونُ (التنوين) في: (كتابٌ) عنصراً قواعدياً مؤتلفاً مع المفردةِ المعجميَّةِ (كتاب)، ولن نضطرَ إلى عدِّ الوزنِ الصرفيِّ كلمةً مبررين ذلك بتبريراتِ الرّضي؛ لأنَّ الطبيعةَ الخطيّةَ للّغةِ تمنعُ من عدِّه كلمةً مستقلةً، إذ لا يمكنُ النطقُ بكلمتينِ دفعةً واحدة.

فـ(درسَ) و(درسا) و(درسوا) هي صيغٌ مدخلُها المعجميُّ واحدٌ هو المفردةُ (درس)، والوزنُ في (درسَ ويدرس وادرس) صنفٌ قواعديٌّ أو عنصرٌ قواعديٌّ مثلُ (ال) التعريف و(واو) الجمع و(التنوين)، أو غيره من العناصرِ القواعديَّةِ الأخرى.

مع ضرورةِ ملاحظةِ أنَّ بعضَ العناصرِ اللّغويةِ القواعديَّةِ قد يكونُ لها موقعٌ إعرابيٌّ مثل (تاء) الفاعلِ والضميرِ (نا) و(واو) الجماعة و(ألِف) الاثنين و(ياء) المخاطبة، وبعضُها الآخر ليس له مثلُ هذا الموقع لكنَّه مع ذلك يحملُ دلالةً معينةً مثل (التنوين) و(ال) التعريف و(أحرف المضارعة) و(الوزن الصرفيّ)...إلخ، والحركاتُ الإعرابيَّةُ بموجبِ هذا الأمرِ عناصرُ قواعديَّةٌ أيضاً تدلُّ على الموقعِ الإعرابيِّ للمفردةِ المعجميَّة.

وإن كانَ اللغويون العربُ لم يوفقوا في استعمالِ بعضِ المُصطلحاتِ مثل اطلاقِهم تسميةَ **(الكلمة)** على الأصنافِ القواعديَّةِ السابقة، فإنَّ طريقةَ تحليلِهم للعناصرِ اللّغويةِ تعكسُ إدراكَهم الواضحَ لسمةِ التجزئةِ التي تعدُّ من أهمِّ سماتِ اللّغة التي تتصفُ بطبيعتِها المركبة، فقد حلَّلوا الجملةَ إلى مكوناتِها الأصغر من الكلماتِ المعجميَّةِ والوحداتِ القواعديَّةِ، وإن كانوا يطلقونَ عليها جميعاً مُسمى كلمةٍ من دونِ

تمييزٍ اصطلاحيٍّ دقيــقٍ بينها، وجزؤا الأخيرةَ إلى مجموعةٍ من الأصواتِ المؤتلفةِ فيما بينَهــا اعتباطيّاً على نحوٍ لايقتضي معنًى مُعيناً. كلُّ صوتٍ منها ليس له معنًى بمفردِه ويكونُ له معنىً اذا ائتلــفَ مع أصواتٍ أخرى مكوناً مفــرداتٍ معجميَّةً وأصنافاً قواعديَّةً تشكلُ بمجموعِ ائتلافِها الجملَ اللّغوية، هذا هو رأيُ أغلبِهم باستثناءِ آراءٍ معدودةٍ خرجت عن مبدأ الاعتباطية.

المبحث الرابع: العلامة اللغوية المركبة ودراسات اللغويين العرب

لم تعــد العلامةُ اللغويّة – كما تقــدم– مقصورةً على المفهومِ المعجميِّ البســيط، أي اللفظ الذي يشــيرُ إلى شيءٍ بالخارج، كما تشــيرُ كلمةُ (تفاحة) إلى تلك الفاكهةِ المعروفة، فهناك علاماتٌ بســيطةٌ وأخرى مركبةٌ تتألــفُ من مجموعةٍ من العلاماتِ البســيطة. إلا أنَّ القضيةَ ســتظلُّ مفتوحةً حولَ ما إذا كانَ مدلولُ علامةٍ مركبةٍ هو مجــردُ تجميعٍ لمدلولاتِ العلاماتِ التي تكونُه (إيكــو، 2007، 58)، (يونس، 1993، ينظر: 25).

ولم يخرج (**أندريــه مارتيني**) عن هذا المفهومِ عندما ذكــرَ أنَّ جملة (أحسُّ بألمٍ في رأسي) تعدُّ علامــةً لغويَّةً وكذلك كلُّ جزءٍ منهــا، وكلُّ واحدةٍ من هذه العلاماتِ تحوي مدلولاً أي: معناها أو قيمتها، كما تحوي دالاً وهو الذي تظهرُ العلامةُ بواسطتِه (يونس، 1993، ينظر: 27).

فالعلامــةُ اللغويَّةُ قد تكــونُ كلمةً أو أصغرَ من كلمةٍ أو أكــبرَ من كلمة، ومثلما تطلقُ تسميةُ العلامةِ على المفرداتِ تطلقُ أيضاً على التراكيب، فالمركبُ الإضافيُّ مثل (كتاب سعيد)، والمركب الوصفيُّ مثل (سيارة حمراء)، والمركبُ البدليُّ مثل (الكتاب نفسه)، والمركبُ الإسناديُّ مثل (الجو لطيف) و(قام خالد)، وغير ذلك من التراكيبِ تدخلُ في حكمِ العلامةِ التركيبية. وأكبرُ ما تكونُ عليه العلامةُ في التحليلِ القواعديِّ

هو الجملة، وقد تكونُ هذه العلامةُ المركبةُ (**الجملة**) نواةً لجملةٍ أخرى كُبرى تتألفُ من جملتين (تسمى عندئذٍ تركيبين cluses) أو أكثر (يونس، 2004، ينظر: 27–27)[1].

وللعلامةِ التركيبيةِ (**الجُملة**) أهميَّةٌ خاصَّةٌ لسانيّاً، فهي التي تظهرُ من خلالِها واحدةٌ من أكثرِ الخصائصِ أهميةً، التي تميزُ اللغةَ الإنسانيَّةَ وهي الإنتاجيّة (**productivity**)، التي تمكنُ المتكلمينَ من إنتاجِ جُملٍ لم يسمعوها من قبل وفهمِها أيضاً. والتركيزُ على هذا الجانبِ هو الذي حدَّدَ أبرزَ ملامحِ النظريةِ التوليديةِ عندما قال (**تشومسكي**) في عام **1957** أنَّه من الآنَ سيعدُّ اللّغةَ طائفةً من الجملِ (**المتناهية أو غير المتناهية**)، كلُّ جُملةٍ مُتناهيةٍ في طولِها ومركبةٍ من مجموعةٍ متناهيةٍ من العناصر، مؤكداً أيضاً أنَّ جميعَ اللّغاتِ الطبيعيّةِ في صيغتِها المكتوبةِ أو المنطوقةِ هي لغاتٌ بهذا المفهوم (تشومسكي، 1978: ينظر: 17)، (يونس، 2004، ينظر: 85).

ومن قبل (**تشومسكي**) عندما تحدثَ (**بيرس**) عن تعريفِ العلامةِ اللسانيّةِ ذكر أنَّها يمكنُ أن تكونَ (**كلمةً**) أو (**كتاباً بأكمله**)، لكنَّ رأيه هذا قوبلَ باعتراضاتٍ وعدَّ غيرَ ممكنٍ؛ لأنَّ كتاباً يحتوي على إثباتاتٍ عدَّةٍ لا حصرَ لها لا يمكنُ اعتبارُه رَمزاً – علامة– إلا تجاوزاً؛ لأنَّه يتشكلُ من تسلسلٍ كبيرٍ من العلاماتِ المؤتلفةِ فيما بينَها بطرقٍ متعددة (إيكو، 2007، ينظر: 60)، (باي، 1998، ينظر: 55)، (بالمر، 1985، ينظر: 40–41).

وعندَ مراعاةِ هذه الاعتباراتِ الجديدةِ في النظرِ إلى العلامةِ لن يكونَ ممكناً استعمالُ عبارةِ (**العلامة الاعتباطية**) بصورةٍ مطلقةٍ على نحوٍ مما كانَ عليهِ الحالُ في كتابِ (**سوسور**)، فثمة علامات لغويّةٌ اعتباطيّةٌ كما هو الحال مع العلاماتِ المعجميّةِ،

(1) والمركبات الإضافية والوصفية والبدلية تقابل في الإنكليزية مايسمى بالعبارة الإسمية، أمّا الجملة التي تكون جزءاً من تركيب أوسع (جملة كبرى) فتسمى cluse أي تركيب.

وأخرى مركبةٌ مثلُ (**الجملة**) ترتبُ على نسقٍ مقصودٍ تحقيقاً لأغراضٍ معينة؛ ولهذا السببِ يقول: (**ياكبسون**): «إنَّ الروابطَ الداخليّةَ والأيقونيّةَ للدالِّ بمدلولِه- لا سيَّما الترابطاتِ الصميميةِ بين المفاهيمِ القواعديَّةِ وتعبيرِها الفونولوجيّ- أثارت الشكَّ في الاعتقادِ التقليديّ بـ (**الطبيعةِ الاعتباطيَّةِ للعلامةِ اللسانيّة**) المذكورةِ في المحاضرات» (جاكوبسون، 2002: 30)[1].

وتبقى المفاهيمُ الثلاثةُ الرئيسة: **الدال- المدلول- المرجع (الشيئ الخارجي)** ماثلةً حتى في الحديثِ عن العلامةِ المركبةِ (**الجملة**) على نحوٍ مما تحدَّثَ عنه (**سوسور**) وطوَّرَه (**أوجدن و ريتشاردز**)، لكن خلافاً لما قرروه يمكنُ أن يكونَ الدالُّ كلمةً أو عبارةً أو تركيباً أو جملةً، فالدالُّ (**الصوت**): (ذهبَ الطفلُ إلى المدرسةِ) يشيرُ إلى معنًى معينٍ (**مدلول**) يريدُ المتكلمُ إيصالَه إلى السامعِ اعتماداً على الخلفيةِ الاصطلاحيَّةِ التي يُفترَضُ وجودُها مسبقاً، أي: قبلَ التفوهِ بهذا الصوتِ عند كليهما (الماشطة، 2008، ينظر: 50).

وإذا تتبعنا كتبَ التراثِ العربيِّ نجدُ مقارنةً بين العلاماتِ اللّغويةِ المفردةِ (**الكلمات**) والجملة، ونقاشاً وخلافاً حولَ طبيعةِ كلٍّ منهما، هل هما متشابهان؟ أم ذوا طبيعةٍ مختلفةٍ متباينة؟ فبعضُهم يرى أنَّ الجملةَ داخلةٌ تحتَ إطارِ مفهوم (**الوضع**) الذي تحدثنا عنه سابقاً مثلُها مثلُ المفردات، ويرى آخرونَ أنَّ (**الوضع**) يختصُّ بالمفرداتِ دونَ الجمل.

ومن الضروريّ هنا أن نعودَ إلى مفهومِ (**الوضع**) عندَ العربِ ونتأملَه قليلاً، وهو مايعنون به (تخصيصَ الشيئِ بالشيئِ بحيث إذا أطلقَ الأولُ فهمَ منه الثاني)، أو جعلَ اللفظِ (أولاً لمعنًى من المعاني مع قصدِ أن يصيرَ متواطئاً عليهِ بينَ قوم)، فالظاهرُ منه أنَّ

(1) ويقصد بالمحاضرات كتاب (سوسور)، وقد تقدم تقسيم إيكو الثلاثي للعلامة.

العربَ قد خصصوا التواضعَ أو التواطؤَ الاعتباطيّ بالمفرداتِ المعجميَّةِ (**الكلمات**)، لكنَّ السيوطيَّ ينقلُ عنهم خلافاً في ذلك فيقول: «اختُلِفَ هل وَضَعَ الواضعُ المفرداتِ والمركباتِ الاسناديَّةِ أو المفرداتِ خاصَّةً دونَ المركباتِ الإسناديَّة؟ فذهبَ **الرازيُّ وابنُ الحاجبِ وابنُ مالكٍ** وغيرُهم إلى الثاني، وقالوا: ليس المركبُ بموضوعٍ، وإلا توقفَ استعمالُ الجُملِ على النقلِ عن العربِ كالمفردات» (السيوطي، 2009، 1/ 43). ويذكرُ أيضاً أنَّه: «رجَّح **القرافيّ والتاج السبكيّ** في جمعِ الجوامعِ وغيرُهما من أهلِ الأصولِ أنَّه موضوع؛ لأنَّ العربَ حجَّرت في التراكيبِ كما حجَّرت في المفردات» (السيوطي، 2009، 1/ 43).

ومن مظاهرِ هذا الخلافِ أيضاً، ما ينقلُه عن ابن إيّار في شرحِ الفصول «في قولِ **ابنِ عبد المعطي**: الكلامُ هو اللفظُ المركبُ المفيدُ بالوضعِ كذا قال الجزولي، وكان شيخي سعدُ الدينِ يقولُ فيه بغير ذلك؛ لأنَّ واضعَ اللّغةِ لم يضع الجملَ كما وضعَ المفرداتِ، بل تركَ الجملَ إلى اختيارِ المتكلم، يبينُ ذلك أنَّ حالَ الجملِ لو كانت حالَ المفرداتِ لكان استعمالُ الجملِ وفهم معانيها متوقفاً على نقلِها عن العربِ كما كانت المفرداتُ كذلك، ولوَجَبَ على أهلِ اللّغة أن يتتبعوا الجملَ ويودعوها كتبَهم كما فعلوا ذلك بالمفردات» (السيوطي، 2009، 1/ 43-44).

أمَّا **أبو حيان الأندلسيّ (ت745ه)** اللّغويُّ المعروفُ فيتعجبُ في شرحِ التسهيلِ «ممن يجيزُ تركيباً ما في لغةٍ من اللّغاتِ من غيرِ أن يسمعَ من ذلك التركيبِ نظائرَ، وهل التراكيبُ العربيَّةُ إلا كالمفرداتِ اللغويَّةُ؟ فكما لا يجوزُ إحداثَ لفظ مفردٍ كذلك لا يجوزُ في التراكيب؛ لأنَّ جميعَ ذلك أمورٌ وضعيَّةٌ، والأمورُ الوضعيَّةُ تحتاجُ إلى سماعٍ من أهلِ ذلك اللّسانِ، والفرقُ بينَ علمِ النحوِ وبينَ علمِ اللّغةِ أنَّ علمَ النحوِ

موضوعُه أمورٌ كُليَّةٌ، وموضوعُ علمِ اللّغةِ أشياءٌ جزئيَّةٌ، وقد اشتركا معاً في الوضع» (السيوطي، 2009، 1/ 45). والدليلُ على هذا عندَه أنَّ العربَ «حجَّرت في التراكيبِ كما حجَّرت في المفرداتِ، فقالت من قال: (إنَّ قائم زيداً) ليس من كلامنا، ومن قال: (إنَّ زيداً قائم) فهو من كلامِنا، ومن قال: (في الدار رجل) فهو من كلامِنا، إلى ما لا نهايةَ له في تركيبِ الكلامِ، وذلك يدلُّ على تعرضِها للوضعِ بالمركبات»(السيوطي، 2009، 1/ 46-47).

ويعترض **الزركشيّ** على ما سبقَ بـ «أنَّ العربَ إنَّما وضعَت أنواعَ المركبات، أمَّا جزئيات الأنواع فلا، فوضعت بابَ الفاعلِ لأسنادِ كلِّ فعلٍ إلى من صدرَ منه، أمَّا الفاعلُ المخصوصُ فلا، وكذلك بابَ إنَّ وأخواتِها، أمَّا اسمُها المخصوصُ فلا، وكذلك سائرُ أنواعِ التراكيب، وأحالت المعنى على اختيارِ المُتكلمِ، فإن أرادَ القائلُ بوضعِ المركباتِ هذا المعنى فصحيحٌ وإلا فممنوع» (السيوطي، 2009، 1/ 47).

والأرجحُ أنَّ العربَ يقصدونَ بالوضعِ عندما يتحدثونَ عن الجُملِ والتراكيبِ قواعدَ تأليفِ الكلامِ أو النظامَ الذي يجري ذلك بموجبِه، وهذا هو مايبدو من أمثلةِ أبي حيان السابقة. ولذلك كان ابن جني يقول: إنَّ «ما قِيسَ على كلامِ العربِ فهو من كلامِ العرب. ألا ترى أنَّك لم تسمع أنتَ ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ، وإنَّما سمعتَ البعضَ فقستَ عليه غيرَه، فإذا سمعت (قامَ زيدٌ) أجزتَ ظرفَ بشرٌ، وكرُمَ خالدٌ» (ابن جني، 2006: 282). وكان أبو علي الفارسيّ يقول أيضاً: «إذا قلت: (طاب الخُشكنان) فهذا من كلام العرب، لأنَّك بإعرابك ايّاه قد أدخلتَه في كلامِ العرب» (ابن جني، 2006: 282).

أمَّا كلامُ (**الرضيّ**) عن هذه المسألةِ فيبدو أكثرَ وضوحاً إذ يقول: «إنَّ المركبَ ليس بموضوع، وبيانُه أنَّ الواضعَ إمَّا أن يضعَ ألفاظاً معينةً سماعيّةً، وتلك التي تحتاجُ في

معرفتِها إلى علم اللغة، وإمَّا أن يضعَ قانوناً كُليّاً يعرفُ به المفرداتِ القياسيَّةِ، وذلك كما بُيِّنَ أنَّ كلَّ اسمِ فاعلٍ من الثلاثيِّ المجردِ على وزن (فاعل)، ومن بابِ أفعلَ على وزنِ (فُعل)، وكذا حالُ اسمِ المفعولِ والأمرِ والآلةِ والمُصَغرِ والجمعِ ونحو ذلك، وتحتاجُ في معرفتِها إلى علمِ التصريف، وإمَّا أن يعرفَ به المركباتُ القياسيَّةُ، وذلك كما بُيِّنَ مثلاً أنَّ المضاف يُقدَمُ على المضافِ إليه، والفعلَ على الفاعلِ، وغير ذلك من كيفيةِ تركيبِ أجزاءِ الكلامِ، وتحتاجُ في معرفةِ بعضِها إلى التصريفِ كالمنسوبِ والفعلِ المضارع، وفي معرفةِ بعضِها إلى غيرِه من علمِ النَّحوِ كما ذكرنا» (الأستربادي، 2006: 1/ 18).

ولا يُستبَعدُ أنَّ من اعترضَ على القولِ بوضعِ التراكيب (**الجُمل**) لم يفهم من قولِهم هذا المعنى، وإنَّما فهم من إطلاقِهم تسميةَ (**الوضع**) أنَّ وضعَ الجُملِ مشابهٌ لوضعِ المفرداتِ (**الكلمات**) من جهةِ أنَّه لا يجوزُ النطقُ إلا بما سُمِع منها بلفظِه، ولم يفهم منه أنَّه اتباعٌ لقواعدَ مخصوصةٍ يؤلفُ بموجبِها الكلام.

بدليلِ قولِ (**ابن مالك**) معترضاً على هذا الرأي «إنَّ الدالَّ بالوضعِ لا بُدَّ من إحصائِه ومنعِ الاستئنافِ فيه، كما كانَ ذلك بالمفردات، والمركباتِ القائمةِ مقامَها، فلو كان الكلامُ دالاً بالوضعِ وجبَ ذلك فيه، ولم يكن أن نتكلمَ بكلامٍ لم نُسبَق إليه، كما لم نستعمل في المفرداتِ إلا ما سبقَ استعمالُه، وفي ذلك برهانٌ على أنَّ الكلامَ ليس دالاً بالوضع» (السيوطي، 2009: 1/ 46).

ولمصطلحِ (**الوضع**) المبهمِ والملتبسِ إلى حدٍ ما أثرٌ في هذا الاختلاف، وهو يوحي أيضاً بقصديَّةٍ معينةٍ في وضعِ الألفاظِ من قبلِ أشخاصٍ معينين غيرِ واردةٍ في الواقعِ كما أوضحنا سابقاً، ولو استعملَ مصطلحٌ آخر مثل (**العُرف**) اللّغوي لكانَ أقربَ إلى الدقةِ وأكثرَ انسجاماً مع مفهومِ (**العلامة**) أو (**الإشارة**) اللذين لم يستعملا

بدورِهما في إطارِ الحديثِ عن مفاهيمَ دلاليةٍ أو إحاليَّةٍ (سيميولجيَّة). ومن الواضحِ أنَّ المصطلحَ العلميَّ المستعملَ في الدراساتِ العربيَّةِ القديمةِ في هذا الشأنِ كانت تنقصه الدقة، وما ينتابُه من ارتباكٍ يُعَدُّ من أبرزِ المشكلاتِ التي يعاني منها الدرسُ القديم. واستعمالُ المصطلحاتِ الشائعةِ حديثاً بدلاً منها مثلِ العُرفِ والعلامةِ التي تتسمُ بالدقةِ المطلوبةِ ووضوحِ القصدِ يُعَدُّ بديلاً ناجحاً وخطوةً ضروريَّةً في ضبطِ مفاهيمَ هذا العلمِ تسهيلاً لدراساتِها.

وكان من الضرورةِ بمكان أن يُعنى أيضاً بالتفريقِ بين هذين الصنفينِ المختلفينِ من العلاماتِ اللّغوية: العلامةِ المفردةِ ذاتِ السمةِ الاعتباطيَّةِ والعلامةِ المركبةِ (الجُملة) التي يجري تأليفُها بقصديَّةٍ واضحةٍ من المتكلمِ (مستعمل اللغة) ولا يُكتفى بالتركيزِ على الجوانبِ المشتركةِ بينهما وحدها، وهذا على الأغلبِ أحدُ أسبابِ الاختلافِ حولَ هاتينِ العلامتينِ والمقصودِ بالوضعِ عندَ الحديثِ عن كلٍّ منهما.

مع ذلك في اعتراضِ ابنِ مالك السابقِ إشاراتٌ تستحقُ الانتباهَ والتوقفَ عندها، إذ تنبَّهَ إلى الطبيعةِ المتناهيةِ للكلماتِ (**الوحدات المعجمية**)، والطبيعةِ الخلّاقةِ غير المتناهيةِ للعلاماتِ المركبةِ (**الجُمل**). وهو ما جَعَله يرفضُ التسويةَ بينَهما لغويّاً، لكنَّه للأسفِ لم يتوقف عندَ هذه المسألةِ طويلاً. وغلبةُ الاهتمامِ بالأبوابِ النحويَّةِ والجوانبِ التحليليَّةِ أدت أيضاً إلى عدمِ بحثِ قضايا أخرى لها صلةٌ بالجُملةِ، مثلِ طولِ الجُملِ نفسِها وإلى أي مدًى يمكنُ إطالتُها على نحوٍ مقبول، وهذه أحدُ أبرزِ القضايا التي ركَّزَ (**تشومسكي**) على دراستِها في كتاب **البنى النحوية 1957**، وكذلك **جوانب من نظرية النحو 1965**. ولأنَّ الإعرابَ هو مجالُ التركيزِ الأولِ وليس الجملةَ لم يتنبَّه اللغويونَ العربُ على نحوٍ دقيقٍ إلى واحدةٍ من أبرزِ سماتِ اللّغةِ البشريَّةِ وهي سمةُ (**الإنتاجيَّة**) أو (**الإبداعيَّة**) كما تُسمى أحياناً.

ولابــنِ مالك رأيٌّ خــاصٌّ في المثنى والمجموعِ فهو يرى أنَّهــما غيرُ موضوعين، ويســتغربُ (**الزركشيّ**) رأيه هذا مســتبعداً أن يكونَ قد فرَّعَه على رأيه بعدمِ وضعِ المركباتِ؛ لأنَّه لا تركيبَ فيها، ولأنَّ المركبَ في الحقيقةِ هو الاســناد، وكذا القولُ في أسماءِ الجموعِ والأجناس، ولأنَّ أكثرَه سماعيّ ولا سيَّما أنَّ ابنَ مالك نفسَه قد صرَّحَ بأنَّ (شفعّاً) ونحوه مما يدلُّ على الاثنينِ موضوع (السيوطي، 2009، ينظر: 1/ 47).

وأغلبُ الظنِّ أنَّ ابــنَ مالكٍ كان يقصدُ بكلامِه الصيغةَ الصرفيَّةَ التي يُبنى عليها المثنى والجمع، وهذه لها قوانينُها المعروفةُ مثلُ قواعدِ النحوِ وقوانينِه، ومن ثمَّ عدَّهما غيرَ موضوعين، فكما لم نســمع كلَّ فاعلٍ بذاتِه عن العربِ، ولا كلَّ مفعولٍ، وقسنا ما تكلمنا به على ما ســمعناه، كذلك لم نسمع كلَّ مثنى أو جمع في لغةِ العربِ، وقسنا كلامَنا على كلامِهم من خلالِ قواعــدَ معروفة، فقد كان ابنُ مالك ينظرُ على الأكثرِ إلى البنيةِ القواعديَّــةِ أو (**المورفيمات**) أو الوحدات القواعديةِ التي تتضمنُها الكلمةُ، ولم يكن يركزُ على الوحــدةِ المعجميَّةِ فقط، لذلك صرَّحَ بأنَّهما غيرُ موضوعين، وهنا أيضاً يبدو أنَّ مصطلحَ (**الوضع**) الغائمِ كان ســبباً في اللَّبسِ وعدمِ اتضاحِ المقصودِ بالكلام.

والخلاصــةُ أنَّ من العــربِ من ركَّزَ النظرَ على أوجهِ التشــابهِ بــين (**الكلمة**) و(**الجُملة**) فقرَّرَ انطلاقاً من هذا المبدأ أنَّهما (**موضوعان**)، ومنهم من ركَّزَ على أوجهِ الاختلافِ التي تمايزُ بينهــما فقرَّرَ بناءً على هذا أنَّ (**الوضع**) مختصٌّ بالمفرداتِ دونَ الجُمل، والنظــرُ العلميُّ الدقيق يقتضي مراعاةَ الاثنين معــاً، فالكلمةُ تحملُ دلالةً معينةً بموجبِ عُرفٍ لغويٍّ للاســتعمال، والجُملة تركبُ من عددٍ من الكلماتِ بناءً على طريقةٍ معينةٍ وقواعدَ متعارفٍ عليها، لكنَّه عُرفٌ يستندُ إلى النظامِ العام، وليس للاستعمالِ الخاصّ؛ لذلك يمنحُ مستعملَ اللّغةِ حريةً في اختيارِ تعبيراتِه، ومن جهةٍ

أخرى يمكِّنُه من استعمالِ اللّغةِ على نحوٍ خلَّاق يُمكِنُه بموجبِه أن ينطُقَ جُملاً لم تسمع من قبل، وربما يستعملُها متكلمٌ معينٌ لأولِ مرة، والأُولى أي: (**الكلمة**) علامةٌ عرفيّةٌ بسيطةٌ اعتباطيَّةٌ تماماً، أمَّا الجملةُ فهي علامةٌ مركبةٌ تشكلُ على نحوٍ واعٍ خِدمَةً لمقاصدِ المتكلمين وأغراضِهم.

الخاتمة

من خلالِ ما تقدمَ يمكنُ أن نوجزَ أبرزَ القضايا والمسائلِ التي تخصُّ بحثَ العلامةِ في التُراثِ العربيّ بالنقاطِ الآتية:

- متابعةُ البحثِ العربيِّ فيما يتعلقُ بالعلاماتِ يؤكدُ القولَ المعروفَ أنَّ الحديثَ عن العلاماتِ ليس ولادةً معاصرةً، وأنَّ الدرسَ اللّغويّ التقليديّ تضَمَّنَ بشكلٍ أو بآخرَ مسائلَ تخصُّ العلامةَ أو دراستَها.
- عُنيت كتبُ البلاغةِ بكثيرٍ من المسائلِ المتعلقةِ بالعلامةِ؛ لما لها من علاقةٍ بالتواصلِ والإفهامِ فضلاً عن كتبِ فقهِ اللّغةِ مثلِ الخصائصِ والصاحبيّ في فقه اللغة.
- أركانُ المثلثِ الدلاليّ والنقاشُ حولَ طبيعةِ العَلاقةِ بين الدالِّ والمدلولِ من المسائلِ التي عرفَها العربُ، واختلفوا فيها على نحوٍ مما كان موجوداً عند الإغريقِ وفي الدرسِ اللّغوي التقليديّ.
- بعضُ المصطلحاتِ المستعملةِ قديماً مما يتعلقُ بـ (**التدليل**) تتسمُ بالعمومِ مثلِ مصطلحِ (**البيان**) الذي استعمله الجاحظ، وبعضُها الآخر يتسمُ بالإبهامِ ويمكنُ النظرُ إليه من أكثر من وجهٍ مثل مصطلحِ (**الوضع**) الذي كان شائعَ الاستعمال؛ لذلك تعدُّ المصطلحاتُ الحديثةُ أوفرَ حظاً وأكثرَ دقةٍ في التعبيرِ عن المفاهيمِ المتعلقةِ بالعلامة، و(**العلامة**) تبدو هي الكلمة الأقرب للكلمة

الإنكليزية (**sign**) من غيرها من الكلماتِ الأخرى، حتى من كلمة (**الإشارة**) التـــي فضلتها بعضُ الترجماتِ من الإنكليزيـــةِ إلى العربية؛ وذلك لوضوحِها فضلاً عن عموميتِها، إذ تصلحُ لاســـتعمالها مع جميع أنواعِ العلاماتِ: اللّغوية منها وغير اللّغوية.

– هناك محاولاتٌ قديمةٌ لتعريفِ (**العلامة**) – في إطار مفهومِها العام – في التراث العـــربيّ نجد أمثلةً لها عنـــد الجاحظِ ورضيّ الدين الاســـترباذي وابنِ يعيش وغيرِهم، لكن ليس هناك من دعوةٍ صريحةٍ إلى دراسةِ العلاماتِ على نحوٍ عام أو العنايةِ بها على نحوٍ خاص بأي شـــكلٍ من الأشـــكال، ولعل هذا يعودُ إلى خصوصيةِ الدراساتِ العربيَّةِ التي ارتبطَ أغلبُها بخدمةِ أغراضٍ دينيّةٍ في أولِ نشأته، على العكسِ من السيميولوجيا (**علم العلامات**) التي تعدُّ نشأتُها ثمرةً من ثمارِ التطـــورِ الحضاريّ والعلميّ المعاصرِ بكل أشـــكالِه، وكذلك لتطُورِ الدراساتِ اللّغوية التي تُعنى بدراســـةِ اللّغةِ لأجلِ اللّغة، وليس لأي سببٍ آخرَ خارجَ إطارِ اللّغةِ نفسها.

– ثمةَ تصورٌ واضحٌ عندَ العربِ لمكانِ اللّغةِ من الدائرةِ الأوسعَ لنقلِ المعلوماتِ والوســـائلِ الدَّالةِ على المعنى أو التي يمكنُ نقلُ المعاني من خلالِها، وتصنيفُ الجاحظ للوســـائلِ التي يمكنُ من خلالِها تأديةُ المعاني أو فهمُها مما جاء تحتَ مُســـمى (**البيان**) هو خيرُ دليلٍ على ذلك، ويمكن أن يُعَدَّ تصنيفُه هذا محاولةً رائدةً تنمُّ عن فطنةٍ ودرايـــةٍ بمقتضياتِ التواصـــلِ، وإدراكٍ لطبيعةِ العلامةِ بمفهومِها العام تســـتحقُ التوقفَ عندها والعنايةَ بها؛ لأنَّها جزءٌ من حلقاتِ نشأةِ هذا العلمِ وتطورِه عبرَ التأريخ.

– يقـــدمُ البحثُ اللّغويُّ العربيُّ التقليديُّ للعلامـــةِ اللّغوية دليلاً آخر على عُرفيّةِ

الكلمةِ وصعوبةِ إيجادِ تعريفٍ علميٍّ ملائمٍ لها، يمكنُ أن يصدقَ على نحوٍ مُطَّردٍ على كلِّ اللّغاتِ أو حتى على لُغةٍ معينةٍ ما، ويبينُ مدى أهميةِ التركيزِ على الوحداتِ المعجميّةِ، والقواعديةِ الصرفيّة (**المورفيم**) في التحليلِ اللّغوي.

- يبدو مما بُحِثَ من موضوعاتٍ تخصُّ العلامةَ في التُراثِ العربيّ أنَّ العنايةَ بها كانت مرتبطةً بالأساسِ بعلاقتِها باللّغةِ على نحوٍ ما، وأنَّ الدافعَ الأولَ لدراستِها قديماً هو دافعٌ لغويٌّ، حتى لو جاءَ ذلك في إطارِ توضيحِ وسائلِ التدليلِ على نحوٍ عام، كما هو الحال مع الجاحظ في البيان والتبيين؛ لذلك يُعَدُّ ما بُحِثَ من قضاياها ذا اتجاهٍ لغويٍّ، هو أقرب نسبيّاً لاتجاهِ (**سوسور**) في بحثِ العلاماتِ منه إلى أيِّ اتجاهٍ سيميولوجيّ آخر.

المراجع

القرآن الكريم

- ابـــن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ). 2006. **الخصائـــص**. تحقيق: النجَّار، محمد علي. عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت – لبنان. ط1.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ). (د.ت). **مقدمة ابن خلدون**. اعتناء ودراسة: الزعبي، أحمد. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر. بيروت – لبنان.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. **شرح جمل الزجاجي**. دار الكتب العلميَّة.
- ابن فارس، أبو الحســين احمد بن زكريا ت395هـ. 1977. **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسُــنن العرب في كلامها**. تحقيق: صقر، أحمــد. مكتبة ومطبعة إحيــاء الكتب العربية. القاهرة – مصر.
- ابن هشـــام، الأنصاري (761هـ). 2008. **أوضح المســالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت– لبنان.
- ابن يعيش، موفق الدين ابو البقاء الموصلي ت643ه. 2001. **شرح المفصل**. تحقيق: يعقوب، إميل بديع. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان. ط1.
- الأستربادي، رضي الدين (646هـ). 2006. **شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب**. تحقيق: يقوب، د. اميل. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت– لبنان. ط1.
- الأوراغي، محمد. 2010. **نظرية اللسانيات النســبية (دواعي النشأة)**. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت– لبنان. ط1.
- إيكـــو، امبرتـــو.2007. **العلامة تحليل المفهـــوم وتاريخه**. ترجمة: بنكراد، ســعيد. مراجعة: الغانمي، سعيد. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء– المغرب. ط1.
- بارتشيت، برجيته. 2004. **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي**. ترجمة: بحيري، د. سعيد. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. القاهرة– مصر. ط1.
- بالمـــر، أف. آر. 1985. **علم الدلالة**. ترجمة: الماشـــطة، مجيد عبد الحميـــد. الناشر: الجامعة المستنصرية. بغداد.
- باي، ماريو. 1998. **أسس علم اللغة**. ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة – مصر. ط8.

- بلانشيه، فيليب. 2007. **التداولية من أوستن إلى غوفمان**. ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع. سوريا – اللاذقية. ط1.
- بهـاء الدين، ابن عقيل الهمداني (769هـ). **شرح ابن عقيل**. تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين. دار الفكر. بيروت– لبنان.
- بونتنج، كارل ديتر. 2003. **المدخل إلى علم اللغة**. ترجمة: بحيري، سـعيد حسـن. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. القاهرة – مصر. ط4.
- تشومسـكي، نعوم. 1987. **البنى النحوية**. ترجمة: د.يؤيل يوسـف عزيـز، مراجعة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- تشومسـكي، نعوم. 1985. **جوانب من نظرية النحو**. ترجمـة: باقر، مرتضى جواد. مطبعة جامعة الموصل.
- توسـان، برنار. 2000. **ماهي السـيميولوجيا**. ترجمة: نظيف، محمد. أفريقيا الشرق. الدار البيضاء – المغرب. ط2.
- الجاحـظ (255هـ). 2002. **البيان والتبيين**. تقديم وشرح د. علي ابـو ملحم، دار ومكتبة الهلال. بيروت – لبنان.
- جاكوبسـون، رومان. 2002. **الاتجاهات الأساسـيّة في علم اللغة**. ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء– المغرب. ط1.
- جاكبسون، رومان و هالة، موريس. 2008. **أساسيّات اللغة**. ترجمة سعيد الغانمي، الناشر دار كلمة. والمركز الثقافي العربي. الدار البيضاء.
- جحفة، عبد المجيد. 2000. **مدخـل إلى الدلالة الحديثة**. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء– المغرب. ط1.
- الجرجـاني، عبد القاهر. 1992. **دلائـل الإعجاز**. قرأه وعلَّق عليه: شـاكر، محمود محمد. مطبعة المدني. ط3.
- خرما، نايف. 1978. **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**. عالم المعرفة. الكويت.
- رابوبرت، أ. س. 1965. **مبادئ الفلسفة**. ترجمة: أمين، أحمد. مكتبة النهضة المصرية، ط7.
- سوسـور، فردينان. 1988. **علم اللغة العـام**. ترجمة: عزيز، د. يوئيل يوسـف. مراجعة: المطلبي، د. مالك يوسف. بيت الموصل.
- السـيوطي، جلال الدين (911هـ). 2009. **المزهر في علـوم اللغة وأنواعها**. شرح وتعليق:

إبراهيم، محمد أبــو الفضل والمولى، محمد جاد والبجاوي، عــلي محمد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

– عبــد التواب، د. رمضــان. 1997. **المدخل إلى علم اللغة ومناهــج البحث اللغوي**. مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3.

– فندريس، جوزيــف. 1950. **اللغة**. تعريب: الدواخلي، عبــد الحميد. والقصاص، محمد. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة– مصر.

– لاينز، جــون. 1990. **ما معنى نظرية المعنى عند فيرث**. ترجمة: مجاهد، د. عبد الكريم. مجلة آفاق عربية، كانون الأول.

– الماشطة، أ.د. مجيد عبد الحليم. 2008. **شظايا لسانية**. دار السياب للطباعة والنشر. ط1.

– مجموعة من اللغويين الأجانب. 2000. **المرجع والدلالة والدلالة في الفكر اللساني الحديث**. ترجمة وتعليق: قنيني، عبد القادر. الناشر افريقيا الشرق. الدار البيضاء– المغرب.

– مجموعة من المؤلفين الأجانب. 2004. **العلاماتيّة وعلم النص**. إعداد وترجمة: عياشي، منذر. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء – المغرب. ط1.

– هوكز، ترنس. 1986. **البنيوية وعلم الإشارة**. ترجمة: مجيد الماشطة و د.ناصر حلاوي. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد – العراق. ط1.

– يوسف، أحمد. 2005. **السيميائيّات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات**. منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم. المركز الثقافي العربي. بيروت– الدار البيضاء. ط1.

– يونس، د. محمد محمد. 2004. **مدخل إلى اللسانيات**. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت– لبنان. ط1.

– يونس، د. محمد محمد. 1993. **وصف اللغــة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى**. منشورات جامعة الفاتح. طرابلس– ليبيا.